

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٥١

الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شركن (الاتحاد الروسي)

الأعضاء: إندونيسيا السيد نتاليغاوا
 إيطاليا السيد سياتافورا
 بلجيكا السيد فريكي
 بنما السيد أرياس
 بوركينا فاسو السيد كافاندو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد الطلحي
 جنوب أفريقيا السيد كومالو
 الصين السيد ليو زمين
 فرنسا السيد ريبير
 فييت نام السيد لو لونغ منه
 كرواتيا السيد يوريكا
 كوستاريكا السيد أورينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

(S/2008/159)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-26868 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/159)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأستراليا وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا وباكستان وتركيا وجمهورية كوريا وسلوفينيا وقيرغيزستان وكازاخستان وكندا ونيوزيلندا والهند وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي

تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/159).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أرحب، باسم الأعضاء، بتعيين السيد كاي إيدي كمثل خاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أرحب بحضوره هذه الجلسة قبل توليه مهامه الهامة في أفغانستان. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق معه ونتمنى له حظا سعيدا والنجاح في مهمته الجديدة والصعبة. أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ببيان

بتقديم الشكر لكم، سيدي، على مبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان. ويذكرنا العدد الكبير من الأعضاء الذين طلبوا الكلمة اليوم بكثرة أصدقاء أفغانستان في المجتمع الدولي، ويبرز التصميم الذي نتشاطر جميعا على مساعدة أفغانستان في إعادة البناء والمصالحة والوفاء بتطلعات اتفاق بون واتفاق أفغانستان.

ومن دواعي سروري أن يرافقني اليوم السيد بو أسبلوند، الذي قاد باقتدار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ مغادرة توم كوينيغز في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ويرافقني، في المقام الأول، السفير

عن تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ورغم التقدم الهام المحرز في أفغانستان - لا سيما في مجالي التعليم والصحة العامة - ورغم النمو السريع للاقتصاد، ما زلنا نواجه المشاكل الخطيرة التي ذكرتها للتو. ونظرا لتطورات الحالة خلال السنتين الماضيتين، حان الوقت الآن للتصدي لتلك التحديات وإجراء التغييرات والتصحيحات الأساسية. ولهذا أدرج الأمين العام في تقريره قسما عن ولاية بعثة الأمم المتحدة نأمل أن يساعد المجلس في قراراته بشأن مستقبل البعثة.

(تكلم بالانكليزية)

إن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة هي نتاج مفاوضات أجريت مع الحكومة الأفغانية والشركاء الرئيسيين في نهاية عام ٢٠٠٥. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آذار/مارس، نحن نرى أن هذه الولاية لا تزال مناسبة، وأنها شاملة بما يكفي لتحقيق أهدافنا. ولذا لم نسع إلى إجراء تغيير أو توسيع نطاق ولاية البعثة. بعبارة أخرى، نحن لا نشعر بأن البعثة تحتاج إلى صلاحيات إضافية. ومع ذلك نعتقد أنه في ظل التطورات المستجدة في الحالة فإن الولاية تحتاج إلى صقل. ولهذا اقترح الأمين العام ستة مجالات للتركيز عليها وهي مبينة في الفقرة ٦٤ من تقريره. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى بعض مجالات التركيز هذه. وأولها هو تنسيق المساعدة الدولية.

إن توصيات الأمين العام بشأن تلك المسألة الأساسية هي ثمرة المناقشات التي بدأت في أيلول/سبتمبر العام الماضي في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأفغانستان الذي عقد على هامش الجمعية العامة. ولقد سمعنا نداءات واضحة جدا وجهها العديد من المشاركين إلى الأمم المتحدة كي تعزز جهودها في مجال التنسيق. وبعد ذلك بدأنا إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والحكومة الأفغانية وداخل البعثة بشأن

كأي أيدي الذي، كما أشار الرئيس من فوره، عينه الأمين العام مؤخرا ممثله الخاص الجديد لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وهو سيضفي ديناميكية جديدة لجهودنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي أعربت عن دعمها القوي له وهو يتبوأ مهام منصبه في كابول.

إن تقرير الأمين العام (S/2008/159)، الذي صدر الأسبوع الماضي، غني عن البيان. إنه يصف بصراحة الصعوبات التي واجهناها، خصوصا في العام الماضي. ومع ذلك فقد تعلمنا بعض الدروس الهامة من تلك الصعوبات، والتي يجب أن نطبقها الآن. ومنها على وجه الخصوص أن لدينا تشخيصا شائعا شيوعا متزايدا للعقبات الرئيسية التي نواجهها. إننا نواجه تمردا ثبت أنه أقوى مما كنا نتوقع، وأنه أيضا أكثر وحشية مما كنا نتصور على الإطلاق. ولا تزال المؤسسات الحكومية الأفغانية هشة. ولكونها لا تملك القدرات الكافية فهي حتى أكثر هشاشة بسبب ممارسات الفساد الفاسقة والمدمرة. هناك اقتصاد ضخم وغير مشروع للمخدرات يزدهر في ظل ضعف سلطة الدولة. كما أنه ساند التمرد وقوض الدولة. والبيئة الإقليمية معقدة، ويتم أحيانا العمل على خدمة مصالح وطنية على حساب الجهود الساعية إلى الدعم المتأزر للاستقرار في أفغانستان وبطريقة منسقة. وأخيرا، رغم أن المجتمع الدولي بالطبع ملتزم وسخي، إلا أنه لم يكن في أحيان كثيرة متحدا بالشكل الكافي بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بالاستراتيجية المعنية بأفغانستان. وتتحمل الأمم المتحدة قسما من المسؤولية عن أوجه القصور في التنسيق الدولي. إننا ندرك ذلك، وكما سأشرح خلال هذه الإحاطة الإعلامية نحن نعمل على تصحيح ذلك. ولكننا بحاجة أيضا إلى تعاون شركائنا الدوليين والأفغان.

وفي ضوء ذلك التشخيص الشائع للمشاكل التي نواجهها، تقع الآن على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الهامة

قيادة بعثة الأمم المتحدة ومقر القوة الدولية في كابول؛ وعلى صعيد المقرين في نيويورك وبروكسل. ونحن نتطلع إلى اجتماع بوخارست المعني بأفغانستان الذي سيعقد أوائل نيسان/أبريل، والذي سيقدم فيه حلف شمال الأطلسي نهجه الشامل. وسيحضر الأمين العام هذا الاجتماع، مما يدل على الأولوية القصوى التي نعطيهما لهذه العلاقة ولتحقيق النجاح في أفغانستان.

القضية الثالثة التي أردت تسليط الضوء عليها هي الانتخابات المقبلة. لقد أدت الأمم المتحدة دورا هاما في انتخابات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والذي لم يقتصر على تقديم المشورة التقنية بل شمل أيضا المشاركة في المسؤولية عن الانتخابات من خلال وجودنا في الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. ونحن لا نزال على استعداد لتقديم الدعم للحولة المقبلة من الانتخابات، على أن يكون مفهوما أنه، وخلافا للحولة السابقة، ستكون اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات هي التي تتولى إدارتها بالتأكيد. وسيطلب تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات دعما ماليا كبيرا من المجتمع الدولي. ونحن نعمل مع لجنة الانتخابات لاستكمال الخطط بحيث يمكننا تقديمها إلى الجهات المانحة. ينبغي أن لا نستخف بالعقبات، ولا بالمخاطر. لقد تعلمنا من عمليات سلام أخرى أن الحولة الثانية من الانتخابات في مرحلة ما بعد الصراع تكون في أحيان كثيرة أهم من الأولى. ومن المرجح أن يكون الحال هكذا بالنسبة لأفغانستان. ونحن الآن نستعرض هياكلنا ومواردنا لنضمن قدرتنا على رد الفعل الفوري، وحالما نتلقى طلبا للمساعدة وحالما تتخذ السلطات الأفغانية القرارات اللازمة بشأن موعد الانتخابات والتشريعات الانتخابية اللازمة. وإنني أشجع الحكومة والمؤسسات التشريعية الأفغانية على اتخاذ تلك القرارات دون مزيد من التأخير.

لا تزال قضية التوعية السياسية قضية رئيسية في جهودنا.

أفضل السبل لتحقيق ذلك. وانتقلت تلك المناقشات إلى اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد في طوكيو الشهر الماضي. ومن بين نتائج اجتماع طوكيو أن الاتفاق الخاص بأفغانستان لا يزال يمثل الشراكة الدولية مع الحكومة الأفغانية، وأن المجلس المشترك يمثل هيئة التنسيق الرئيسية للإشراف على تلك الشراكة، وأن استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، عندما يتم تقديمها في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه، ستكون هي الخطة لتحقيق أهداف الاتفاق الخاص بأفغانستان.

ولذلك هناك قضيتان رئيسيتان لضمان أن كل ذلك سيؤدي إلى تحسين معيشة كل الأفغان. الأولى هي وجوب إعطاء استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان أكبر قدر ممكن من الدعم؛ والثانية هي وجوب تمكين المجلس المشترك من القيام بدور فاعل. وتشمل توصيات الأمين العام هاتين الأولويتين. إن دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان يعني أن تقدم الجهات المانحة مزيدا من أموالها عبر الميزانية الأفغانية الأساسية. وتعزيز المجلس المشترك يعني ضمان علمه على الأقل بجميع مشاريع المساعدة الرئيسية التي تُقام في البلد واستطاعته أن يحدد ما إذا كانت قطاعات أو مقاطعات معينة تتلقى اهتماما أقل واستطاعته أن يقترح التعديلات اللازمة. وقد يلزم تعزيز أمانة المجلس المشترك حتى تتولى تنظيم وتحليل هذه البيانات.

القضية الثانية هي علاقة بعثة الأمم المتحدة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتقوم هذه العلاقة على دعمتين ثابتتين، هما أهدافنا المشتركة وولاية كل منا المكتملة للأخرى ولكن المتميزة، ومصدر كليهما هو مجلس الأمن. ومنذ تولى حلف شمال الأطلسي قيادة القوة الدولية أنشأنا آليات للتنسيق وتعلمنا كيفية العمل مع بعضنا البعض - على صعيد المقاطعات، حيث تتفاعل أفرقة إعادة الإعمار في المقاطعات مع مكاتب بعثة الأمم المتحدة، وعلى صعيد كابول، بين

المشترك للتنسيق والرصد قد توصل إلى اتفاق على خطة لتنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات. وقد تمكنا، بفضل الحوادث التي تمت خلال عملية إعداد الخطة من تذليل الخلافات بشأن السياسات التي كانت تعيق جهودنا المشتركة لمكافحة المخدرات. وقدمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة النصائح الفنية التي ساعدت على الوصول إلى توافق الآراء هذا. وننوي أن نستمر في المستقبل في تقديم هذه الاستشارات الفنية والمبادئ التوجيهية في تخطيط السياسات للحكومة الأفغانية ولشركائها الدوليين. ونحتاج بشكل خاص، كما ذكرنا مرارا، إلى تركيز الجهود على إصلاح قطاع الأمن وبخاصة تطوير قوة الشرطة الوطنية. وإني لأمل أن يتم تسريع مبادرات الإصلاح التي بدأت، وإن كانت قد اتسمت بالبطء، بعد أن تولى أمرها مجلس تنسيق قوة الشرطة الدولية عملا بالولاية التي منحها له المجلس المشترك للتنسيق والرصد في اجتماع طوكيو لتمكينه من الإشراف على تنفيذ الإصلاحات.

لقد تحررت عند تقديمي لتقرير الأمين العام (S/2008/159) التركيز على عدد قليل فقط من المواضيع التي يتطرق إليها. وينبغي لنا أن نكون واقعيين في نظرنا إلى المستقبل ولكن ينبغي لنا أيضا أن نكون طموحين. وأثق بأن السفير إيدي، بما له من دراية وثيقة بأفغانستان وبمنظومة الأمم المتحدة على حد سواء سيضيف قريبا جدا ملاحظاته الشخصية بشأن دور الأمم المتحدة في ذلك البلد. وإننا نتطلع إلى سماع حكمه السديد والمقترحات التي لا شك سيتقدم بها، كما يسعدني شخصا أن أترك البعثة في أيد هذا القدر من الاقتدار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غينو على هذه الإحاطة. عملا بالتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس أود أن أذكر جميع المتكلمين بضرورة تحديد بياننا بمخمس دقائق فقط لكي يتسنى للمجلس الفراغ من عمله بالسرعة

التقى السيد أسبلوند مؤخرا بالرئيس كرزاي الذي أكد له دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان في سعيها للتواصل مع الجمهور الأفغاني، وبخاصة الأفغان الذين يشعرون بعزلة عن حكومتهم ولكنهم مع ذلك لا يعارضون الدستور ولا يقعون تحت طائلة الجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وحتى نحقق مزيدا من الفعالية، سنقوم بتعزيز وجودنا الميداني بزيادة عدد الموظفين الدوليين في مكاتب البعثة السبعة التي تم إنشاؤها خلال الثمانية عشر شهرا الماضية في الأقاليم، وفق ما أُجيز في الميزانية السابقة. كذلك نقوم حاليا، بالتعاون مع إدارة السلامة والأمن، بعملية تقييم للأنشطة الميدانية للبعثة بغية دراسة إمكانية فتح مكاتب ميدانية، حيثما سمحت بذلك حالة الأمن.

إن مصداقية أنشطة التواصل مع الجمهور تعتمد على توفر الحكم الرشيد وبخاصة على الصعيد المحلي. وإننا ندعم المديرية المستقلة للحكم المحلي التي تم إنشاؤها مؤخرا، وهي الجهاز الرئيسي لتحسين نظم الحكم على الصعيد المحلي لتعزيز الصلة بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية. كما تدعم بعثة الأمم المتحدة أيضا مخطط البرنامج الوطني للعدل الذي يركز على تعزيز القدرة الأفغانية على تقديم الخدمات القانونية، وتأمين فرصة الجمهور للجوء إلى المحاكم، والحصول على المساعدة القانونية، وزيادة الوعي لديه بحقوقه بما في ذلك الحق في التقاضي.

وتسعى هذه المبادرة إلى تثبيت سيادة القانون والحكم المحلي، وإني أناشد الدول الأعضاء بشدة تأمين التمويل اللازم لها.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة التي كنت قد أشرت إليها بوصفها عاملا رئيسيا في تهديد أمن أفغانستان وقواعد الحكم الرشيد فيها، فقد سرني أن المجلس

(S/2008/159، الفقرة ٦٤). ولا بد أن نعي جميعا بكل وضوح أن المحك هو تعزيز القيادة الأفغانية، والمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومة. إننا سنأخذ بالاعتبار جميع الآراء التي تطرح خلال هذه المناقشة. أولا، أخذنا علما بتقرير الأمين العام وما ذكره وكيل الأمين العام السيد غينو بكل وضوح من أن ولاية البعثة ملائمة وواسعة بما فيه الكفاية وأنه يجب صقلها. وفي رأبي علينا أن نقوم بذلك تماما مع الأخذ في الاعتبار للمحاور الستة التي ركز عليها تقرير الأمين العام.

وتؤيد إيطاليا تماما البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لسيلوفينيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أضيف بعض الملاحظات الإضافية بشأن التحديات التي تواجه المجلس.

إن الرسالة الرئيسية التي نستخلصها من تقرير الأمين العام هي أن على المجتمع الدولي أن يواصل مسيرته في أفغانستان، ربما بأنماط مختلفة ولكن بالتأكيد بعزيمة لا تتبدل. وهذا بالتحديد هو ما يطالب به أصدقاؤنا الأفغان. لقد أظهر أعداء السلام والاستقرار استعدادهم التام لاستغلال أي بادرة ضعف وملء الفراغ الذي قد ينجم عن ذلك. إننا نخفي مرة أخرى الضحايا من جميع الجنسيات الذين راحوا ضحية العنف المكنون الذي تعاني منه أفغانستان. إن هذه الحصيلة من القتل غير مقبولة ويجب وضع حد لها.

لا بد من الثقة المتبادلة بين أفغانستان وشركائها إذا ما أردنا مجاهدة قوات المعارضة. يجب على المجتمع الدولي أن يضع ثقته في صدق نوايا السلطات الأفغانية كما أن على السلطات الأفغانية من جانبها أن تثق في التزام شركائها الحقيقي والخالي من أي تحيز. كذلك يجب الاحتفاظ بهذه الخلفية القائمة على الثقة حتى حينما يساور أحد الطرفين شعور بأن ثمة أخطاء قد ارتكبت. إن سوء الفهم

المطلوبة. ويرجى من الوفود ذات البيانات المطولة التكرم بتوزيع النص المكتوب مع الاكتفاء بقراءة نص مختصر عند مخاطبتهم للمجلس.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البدء أن أتقدم بالشكر العميق إلى السيد غينو على عرضه الشامل والواضح لتقرير الأمين العام بشأن الوضع في أفغانستان (S/2008/159). كذلك أرحب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد إيدي، الموجود بيننا في هذه القاعة للاشتراك في هذه الجلسة. ونشعر بالغبطة لتعيين دبلوماسي بهذا القدر من الخلق والخبرة ليشغل هذا المنصب. سيكون الدعم الذي سيحتاج إليه وهو يبدأ هذه المسيرة بقدر حجم التوقعات - وهي حقا توقعات جد كبيرة. أود أنؤكد للسيد إيدي أن بإمكانه الاعتماد علينا.

كما أود أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر على تنظيمكم هذه الجلسة على أوسع قاعدة ممكنة. وتقف قائمة المتكلمين الطويلة شاهدا على اهتمام قطاع عريض من أعضاء المجلس بهذا الأمر. وكذلك تقف شاهدا على العدد الكبير من الأصدقاء الذين يمكن لأفغانستان الاعتماد عليهم في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. إنه لشرف عظيم أن تتاح لنا الفرصة للاستماع لشركائنا من كل الجهات المعنية قبل أن نشرع في المراحل الأخيرة لعملنا لاعتماد قرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان.

إننا نشعر بالرهبة إزاء المسؤولية التي كلفنا بها لتسيير هذه العملية في المجلس ولكننا كذلك نشعر بأننا نلعب دور النجمة التي ترشد إلى الطريق. وأحسب أن الأمين العام قد استوعب تماما هذا الدور وهو يقول في الفقرة ٦٤ من تقريره "... والمبدأ الذي تهتدي به أنشطة البعثة هو تعزيز القيادة الأفغانية وزيادة التماسك الدولي لدعم تلك القيادة".

والمساواة بين الجنسين، والمساعدة الإنسانية، ومكافحة المخدرات. وستتناول ممثلة رئاسة الاتحاد الأوروبي بإسهاب ما تشاطره من شواغل في هذه المجالات.

وسأقتصر على إضافة أنه من المناسب بكل تأكيد، في ضوء هذه الخلفية، أن نقوم باستعراض رفيع المستوى لنصف المدة لتنفيذ الاتفاق، بغية إعادة تركيز جهودنا وإعادة تحديد أولوياتها. وبالتالي، فإننا على استعداد لتقديم إسهامنا في التحضير للمؤتمر الدولي الذي عرضت فرنسا، استضافته بكرم وجدارة.

ويكتسي تنظيم أحداث مماثلة أهمية أساسية لإعطاء زخم جديد للمبادرات المتخذة في الميدان، كما أثبتت ذلك المتابعة الفعالة للمؤتمر الذي عُقد بروما، في العام الماضي، بشأن العدالة وسيادة القانون في أفغانستان. وقد لاحظنا بارتياح خاص، في هذا الصدد، الأخبار المفرحة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن انطلاق برنامج العدالة الوطنية.

وأخيرا، أود أن أتناول المسألة الأساسية المتمثلة في الإسهام الذي ينبغي أن يقدمه مجلس الأمن. وفي بعض الأحيان، يبدو أن التطورات في الميدان تخيب الطلبات والآمال التي أعرب عنها المجتمعون حول هذه الطاولة، غير أن هذا الأمر لا يعني أن المجلس ينبغي أن يتملص من الاضطلاع بدوره على النحو الوارد في الميثاق. فمن مسؤوليتنا أن نقدم إرشادا مركزا وواضحا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، لأنه يمكننا فعلا أن نحدث تغييرا في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، نرى أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، في الفقرتين ٣٦ و ٦٤، تتيح فرصة فريدة لتقديم هذا الإرشاد. وبالنظر إلى طابع الولاية الواسع النطاق، فإننا نتفق على أن هناك حاجة لمواصلة الاستفادة من المؤشرات الواردة في القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، بغية تحديد

هذا - والأمر لا يتجاوز كونه فهما أو سوء فهم - لا يجب أن يتغول على وحدة أهدافنا الاستراتيجية، إذ أن من الممكن إزالة سوء الفهم هذا عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل. والبديل المرعب لكل ذلك هو انهيار شراكتنا وفوز عدونا المشترك.

إننا ما زلنا نؤمن بأن الأمم المتحدة مطالبة بالاستمرار بعزم في القيام بدورها الذي لا غنى عنه ككفيل لشراكتنا والثقة المتبادلة بيننا. وإن التزامنا ناشئ عن شرعية لا أحد غير الأمم المتحدة قادر على توفيرها. وعلى هذه الخلفية، فليس بمقدورنا مطالبة الأمم المتحدة بأن تبذل جهدا أكبر في التنسيق ما لم يكن هناك في المقابل التزام جاد من قبل جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي بقبول هذا الدور والعمل بمقتضاه. وكذلك يجب أن يكون واضحا أن مثل هذا الدور الحيوي يجب أن يصاحبه تعزيز مستمر - وأنا أكرر ما سبق أن قلت - للمسؤولية الرئيسية للأفغان أنفسهم وقيادتهم لجميع القطاعات بدءا بالأمن وانهاء بتوفير الخدمات الأساسية للسكان. فالمجلس المشترك المعني بالتنسيق والرصد، كما أكد ذلك وكيل الأمن العام غينو بصورة مناسبة للغاية، يجسد تلك المبادئ التوجيهية من حيث طبيعته وتشكيلته في حد ذاتهما.

وبالتالي، نرى أنه ينبغي مواصلة تعزيزه وتمكينه من الاضطلاع بوظائفه المتعلقة بالرصد، وفقا للاتفاق الخاص بأفغانستان. وتصبح هذه الوظائف أكثر أهمية لأن جهودنا للوفاء بمعايير الاتفاق وجداوله الزمنية تواجه تحديات متزايدة.

ويتضمن تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم وصفا فعالا لطبيعة التحديات في مجالات الأمن، والإدارة، والتحضير للانتخابات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي، وحماية حقوق الإنسان،

للجهود التي بذلها السيد توم كونيغز، الرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن فريق موظفيه قاطبة.

نحن واعدون بالدور الهام الذي اضطلعت به البعثة في تعمير أفغانستان، ولذلك السبب، نتمنى كل التوفيق للسيد كاي إيدي، في منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة.

ومنذ صدور آخر تقرير للأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان، لم تكن الأخبار التي وصلتنا مشجعة للغاية. ويجسد هذا الأمر التحدي الجسيم المتمثل في إنشاء دولة قابلة للبقاء تنعم بالسلم في بلد لم يعرف على مدى العقود الأخيرة سوى الحرب والتعصب.

غير أننا نتساءل عما إذا كانت العوائق المتزايدة التي يواجهها المجتمع الدولي في أفغانستان نتيجة لانعدام التنسيق والإصرار من جانب من يتحملون المسؤولية عن تقديم المساعدة بغية تعميرها. وقد يجعل هذا من العسير عليهم معالجة الأسباب الأصلية للصراع.

وعلى سبيل المثال، نشعر بخيبة الأمل ونحن نرى دولا أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي المنظمة المسؤولة عن الأمن في أفغانستان، تقدم استراتيجيات متناقضة لتحقيق الاستقرار في البلد. والقرارات التي تتخذ الأولويات بغية تحقيق النتائج بسرعة بدلا من القيام بتحسينات على الأمد الطويل، في القطاعين المؤسسي والأمني على حد سواء، يمكن أن تنطوي على المجازفة لأنها قد تؤثر على ما يُوجَّه من اهتمام ويخصص من موارد للقضاء على التمرد.

وعلاوة على ذلك، فإن الدفع من جانب واحد بالسياسات غير التوافقية لا يساعد على إيجاد استراتيجيات منسقة، كما يقوض إرادة شعب أفغانستان لإعادة بناء بلده والاضطلاع بدور فعال في هذا التعمير. ويشكل غياب

عدد من مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للبعثة، كما كنا نقول من ذي قبل.

ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن من أجل ترجمة توصيات الأمين العام القائمة على نصيح سديد إلى صيغة لغوية توافقية، مع النظر على نحو متأن، في الوقت ذاته، في اقتراحات إضافية. ونحن على يقين بأن رؤية ومهارات الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد إيدي، ستكون أساسية لتنفيذ الولاية على نحو فعال بعد إعادة تركيزها وتحديد أولوياتها.

واسمحوا لي أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أن البعثة لا تحتاج من المجتمع الدولي إلى الإرشاد الواضح، بل أيضا إلى كل الدعم السياسي والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها الصعبة.

ونرى أن القرار الذي سيتخذ ينبغي أن يتناول بجدية العديد من المسائل الأفقية المدرجة في جدول أعمال المجلس، وهي، حماية المدنيين، والأطفال في الصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن، وكلها ذات أهمية كبيرة في حالة أفغانستان. ويجب متابعة مناقشاتنا العامة بشأن هذه المسائل عندما نناقش الولايات الخاصة ببلدان معينة.

سأختتم بياني بإعادة تأكيد التزام إيطاليا الثابت بمساعدة أصدقائنا الأفغان، ما دام ذلك مطلوبا، في مسعاهم للتمتع بالسلام والاستقرار والتنمية، بعد عقود من الصراع. وأعتقد أن مواصلة إسهاماتنا، منذ عام ٢٠٠١، إلى جانب ما تقدمه قواتنا من تضحية، تثبت هذا الالتزام بصورة أبلغ من أي كلمات.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي

بدء، اسمحوا لي أن أشكر السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا هذا الصباح. كما نود أن نعرب عن امتناننا

تماماً، أود أن أدلي بالتعليقات التالية بشأن الدور المركزي للأمم المتحدة في الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بأفغانستان.

قبل نحو أكثر من سنتين، أبرمت أفغانستان والمجتمع الدولي اتفاقاً مدته خمس سنوات، في لندن. والأهداف التي تم الاتفاق عليها حينئذ ما زالت مهمة. وعلى الرغم من أنه ما زالت أمامنا تحديات، فمن الناحية الإيجابية، ظل المجتمع الدولي مشغولاً بالعمل في أفغانستان، كما شدد على ذلك الأمين العام في تقريره.

وكما هو الحال في أي شراكة، فكل طرف يضطلع، بطبيعة الحال، بقسطه من المسؤولية.

وتؤدي حكومة أفغانستان وشعبها دوراً رئيسياً؛ فالمجتمع الدولي، بجهوده، لا يمكنه إلا أن يدعم النظام المنتخب ويعززه. وفي إطار تلك الشراكة، فإن الأمم المتحدة مستعدة للاستجابة للمناشدات الأخيرة بالقيام بدور مركزي في تنسيق المساعدة الدولية. وترحب بلجيكا بذلك. ولكن، إذا أريد للمنظمة أن تنجح، فيجب أن تُزود بالوسائل والحيز اللازمين للاضطلاع بتلك المسؤولية.

إن التعاون بين أفغانستان والمجتمع الدولي يكتسي أهمية أساسية في ضوء الطابع المترابط للتحديات التي تواجهها أفغانستان. والنجاح في أفغانستان يعني تحسين الحياة اليومية للأفغان وإقامة نظام مؤسسي من شأنه المحافظة على التقدم المحرز. ولن يتسنى بذلك سوى بنهج واستراتيجية شاملين.

وكما نعلم، فبدون أمن لا يمكن أن يكون هناك تنمية، وبدون تنمية لا يمكن كفالة الأمن. وللأسف، فإن مشكلة المخدرات مثال على ذلك. وإذا أردنا ترسيخ هاتين الركيزتين لاتفاق أفغانستان، أي، الأمن والتنمية، فإن الركيزة الثالثة - الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان - سيكون لها نفس القدر من الأهمية. وهنا، تقع على عاتق الأفغان مسؤولية كبيرة. ولئن كان قد أُحرز

التنسيق هذا، وعدم تعزيز الأهداف المشتركة، عائقين خطيرين لتعددية الأطراف، التي تمثل الأساس ذاته لهيئتنا.

وأخيراً، نفهم فعلاً أننا بحاجة إلى قيادة أكثر فعالية من جانب البعثة، بغية إضفاء مزيد من الاتساق على جهود المجتمع الدولي في أفغانستان. ويجب أن يكون مستقبل البلد، بطبيعة الحال، بيد شعب أفغانستان ذاته، كما أشار إلى ذلك سفير إيطاليا بصورة واضحة ودقيقة، غير أنه يمكن للبعثة، بل يجب عليها، أن تضطلع بدور أكثر استباقية في الجهود التنسيقية الرامية إلى بناء وتأمين دولة قابلة للبقاء في أفغانستان.

ويجب على الأمم المتحدة والقوات الدولية أن تعزز جهودها بغية تحسين آليات التعاون فيما بينها. كما يجب عليها أن تعزز الإدارة المقتدرة والمسؤولة للقيادة الأفغانية. ولهذا السبب، نؤيد تمديد ولاية البعثة إلى غاية آذار/مارس ٢٠٠٩، بإسناد دور تنسيقي أكبر وأنشط للأمم المتحدة في جهود إعادة بناء البلد وتحسين حالته الأمنية.

السيد فيريبيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادي

ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غينو على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أرحب، من خلالكم، سيدي الرئيس، بحضور السيد كاي إيدي، وأن أهنته، باسم بلجيكا، بتعيينه الممثل الخاص الجديد للأمين العام في أفغانستان، وأن أؤكد له كامل دعم وثقة بلدي بينما يضطلع بهذا الدور الهام. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدني أن أرى زميلنا ممثل أفغانستان حاضراً على طاولة المجلس.

وعلاوة على البيان الذي ستلقيه ممثلة سلوفينيا اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي يؤيده وفد بلدي تأييداً

إيدي على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام في أفغانستان. وتطلع إلى العمل الوثيق معه ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لاحظت الصين مع الارتياح أنه، بفضل دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أحرزت أفغانستان بعض التقدم في مجال التعمير والتنمية على الصعيد الوطني. وفي المجال السياسي، أنشأت الحكومة الأفغانية المديرية المستقلة للحكم المحلي لمراقبة الإدارة المحلية ومحاربة الفساد والمخدرات غير المشروعة. وفي المجال الاقتصادي، سجل الاقتصاد الوطني الأفغاني نمواً مستقراً وزيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لأربعة أعوام متتالية. أما في مجال التعاون الإقليمي، فقد عملت الحكومة الأفغانية مع البلدان الأخرى في المنطقة بغية مكافحة الإرهاب وتشجيع التنمية الاقتصادية وعودة اللاجئين.

ومع ذلك، يتعين علينا مواجهة حقيقة واحدة، فالحكومة الأفغانية ما زالت تواجه العديد من التحديات الضخمة، مثل تدهور الحالة الأمنية وأعمال العنف والإرهاب المستمرة. وجميع مستويات الحكومة في أفغانستان بحاجة إلى تعزيز كبير، ولا سيما قطاعي الأمن والقضاء. ولا يزال الشعب الأفغاني يعيش في فقر ومسألة المخدرات ما زالت بلا حل. إن مواجهة تلك التحديات تتطلب مزيداً من الجهود من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وتولي الصين أهمية كبيرة للمشاكل التي تواجهها أفغانستان، وتطلع إلى مزيد من التحسن في الوضع هناك.

وهنا، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولاً، إن تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان يقتضي جهوداً مشتركة من القوات الأمنية الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكذلك القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتقدر الصين ما حققته البعثة والقوة الدولية في ذلك

تقدم، ولا سيما عن طريق إنشاء المديرية المستقلة للحكم المحلي، إلا أنه ما زال هناك عمل كثير. وما زال الفساد مشكلة أساسية لأنه يقوض الجهود الرامية إلى إصلاح القضاء والإدارة والشرطة، ولا يزال التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان محدوداً.

ويمكن للأمم المتحدة أن تُحدث أثراً في جميع تلك المجالات. ولذلك السبب، فإن بلجيكا تؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/159)، ولا سيما المتعلقة بالدور التنسيقي لجهود المجتمع الدولي، ودعم الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة على المستوى المحلي وتعزيز التعاون مع القوى الدولية للمساعدة الأمنية. وفي ذلك الصدد، ترحب بلجيكا بمشاركة الأمين العام بان كي - مون في الاجتماع الدولي بشأن أفغانستان الذي سيعقد في بوخارست في ٣ نيسان/أبريل على هامش اجتماع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وينبغي أن يكون عام ٢٠٠٨ منعطفاً هاماً آخر في العملية التي بدأت في بون في عام ٢٠٠١ لضمان أن تصبح أفغانستان مرة أخرى دولة مستقرة ومزدهرة. وبالإضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والعمل بها، يجب أن تتخذ قرارات هامة بسرعة بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

وينبغي للمؤتمر الدولي الذي عرضت فرنسا استضافته في باريس في حزيران/يونيه المقبل أن يكون فرصة لتقييم التقدم المحرز ولتشجيع الجميع - الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي - على مضاعفة الجهود لحين عقد المؤتمر لكفالة تحقيق الأهداف التي حددت في لندن.

السيد ليو زغمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية بشأن أفغانستان. وتود الصين أن تهنيئ السيد كاي

الأفغانية لكن لا يمكن للبعثة أن تتخذ القرارات عوضا عن الحكومة.

وبوصف الصين بلدا صديقا مجاورا لأفغانستان، فإنها تولي أهمية كبيرة للتطورات في ذلك البلد. وتتعاطف بصورة كبيرة مع الشعب الأفغاني في معاناته. ونأمل أنه بفضل دعم المجتمع الدولي، سيتمكن الأفغان من استعادة الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية والرخاء في وقت قريب. وستواصل الصين ببذل كل ما بوسعها لدعم أفغانستان.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أبدأ باستعراض انتباه المجلس إلى وجود وفد يضم ستة من أعضاء البرلمان البريطاني من مجلس العموم يقومون بزيارة رسمية إلى الأمم المتحدة وهم يجلسون في القاعة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كما عودنا دائما، وافية وزاخرة بالمعلومات. كما أود أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة آسبلند على توليه زمام الأمور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ بداية العام وأن أرحب ترحيبا حارا بالسفير كاي إيدي وأهنئه على تعيينه. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في الأشهر المقبلة.

والأمم المتحدة في صميم الجهد الدولي المبذول في أفغانستان، وسيقوم السيد ايدي، بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدور حاسم الأهمية في تنسيق الجهد الدولي عامة في أفغانستان. ونرحب باستعداد الأمين العام لأن تضطلع البعثة بدور أكبر في عملية التنسيق تلك. وهذا شيء ما برحنا نطالب به، مع غيرنا، منذ بعض الوقت، ونسلم بأن على من يطالبون بزيادة التنسيق أن يكونوا هم أنفسهم على استعداد للتنسيق.

الصدد. ويحدونا الأمل في أن الأطراف المعنية، خلال اضطلاعها بالأعمال العسكرية ضد الإرهابيين، ستعزز اتصالها وتعاونها مع القطاع الأمني الأفغاني والبعثة حتى يتسنى لكل طرف أن يؤدي دوره ويحقق التآزر في الجهود ثماره على نحو كامل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستثمر موارد إضافية لمساعدة أفغانستان على مواصلة إعادة بناء قواتها العسكرية وقوات الشرطة حتى تتمكن من تولي مسؤولية المحافظة على الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي لوحدها وفي وقت مبكر.

ثانيا، إن مفتاحي السلام الدائم في أفغانستان هما التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة. وتبين التجربة أنه لا يمكن للعمل العسكري أن يحل تماما كل المشاكل التي تواجه أفغانستان. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم إلى الحكومة الأفغانية، ويجب أن تُبذل جهود لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق أفغانستان والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، لكي يتسنى لجميع السكان في أفغانستان قطف ثمار التنمية واستعادة الثقة بمستقبل البلد. وتقدر الصين جميع الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لأفغانستان للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا، يجب على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أن تظل تسترشد في جهودها بمبدأ التראה والحياد وأن تؤدي دورا تنسيقيا مركزيا. وتؤيد الصين تمديد ولاية البعثة ودورا أكبر لها في تنسيق الدعم الدولي لأفغانستان. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن البعثة وإن كانت تعمل مع المنظمات الدولية ذات الصلة، فإنه يتعين عليها أن تلتزم التزاما دقيقا بولايتها وأن تراعي دائما موقف الحياد والتראה. ولا بد للبعثة، في تنسيقها للمساعدة الدولية المتعددة الأوجه، أن تذكر المانحين بضرورة احترام إرادة حكومة أفغانستان وشعبها. أما بخصوص مسألة المصالحة الوطنية، فيمكن للبعثة أن تقدم دعما ببناء بطلب من الحكومة

الجهود على خير وجه في تحقيق الهدف العام. ونرحب بإعلان الأمين العام بالأمس بأنه سيشارك هو والرئيس كرزاي في اجتماع خاص في بوخاريست لمناقشة أفغانستان.

ونتطلع أيضا إلى زيادة توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في البلد، بما في ذلك الجنوب. فكلما ازداد انتشار البعثة وتحسن فهمها للديناميات السائدة في مختلف أنحاء أفغانستان، ازدادت قدرتها على النهوض بولايتها والاضطلاع بالدور القيادي الذي نبتغيه جميعا.

ويقتضي دعم اتباع نهج شامل أيضا دعم جهود أفغانستان لإدماج الأفغان الساحطين في المجتمع، شرط أن يتخلوا عن العنف وأن يقبلوا بدستور أفغانستان. وتتفق مع الأمين العام في أن لبعثة الأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في دعم أنشطة المصالحة بقيادة الأفغان، بأي طريقة تراها حكومة أفغانستان مناسبة.

ولا يزال الإطار العام لعملنا في أفغانستان هو اتفاق أفغانستان الذي وقع في لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويشكل ذلك الاتفاق التزام المجتمع الدولي إزاء أفغانستان. كما أنه يحدد ما نتوقعه نحن كمجتمع دولي من حكومة أفغانستان. وينبغي أن نتذكر أن هذه عملية بقيادة الأفغان، وأن التقدم فيها يقاس بمدى قدرة الحكومة الأفغانية على أن تكون لها الريادة في المجالات الأساسية. وأعلم أن هذه هي الطريقة التي تحكم بها حكومة أفغانستان على النجاح، وأن هذا هو كل ما ترمي إليه جميع جهودها.

وستستغرق هذه العملية بعض الوقت. ونلمس الآن أن قوات الأمن الوطني الأفغانية تضطلع على نحو متزايد بالدور القيادي في العمليات الأمنية، بينما تقدم القوات الدولية الدعم. ومن الجلي أنه ينبغي أن يتولى الأفغان قيادة

وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد مناقشة اليوم. ومن الملاحظ فيما يتصل بأفغانستان، عدد البلدان والمنظمات المشاركة في الجهد الدولي هناك. وثمة جانب ملحوظ آخر يتمثل في درجة التفكير المشترك والمقصد المشترك فيما بين تلك البلدان والمنظمات. وتشكل الأحداث، كجلسة اليوم. تذكروا هامة باتساع نطاق تلك المشاركة الدولية، ومدى ذلك الدعم المشترك لحكومة أفغانستان. وأرحب ترحيبا حارا بوجود الممثل الدائم لأفغانستان في مناقشة اليوم.

ونرحب بتقرير الأمين العام الأخير، ونسلم بالصورة التي يرسمها: بلد خطا خطوات واسعة منذ سقوط نظام الطالبان في عام ٢٠٠١، ولكنه لا يزال يواجه تحديات حمة - بعضها تتفرد به أفغانستان والبعض الآخر شائع فيما بين ديمقراطيات ما بعد الصراع الأخرى. ولا خيار أمام المجتمع الدولي سوى أن يواصل دعم أفغانستان في التغلب على تلك التحديات.

وتتمثل واحدة من مهام المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، في الجمع بين مختلف أنواع الأنشطة - العسكرية، والسياسية والإغاثية، والاقتصادية - في نهج شامل لدعم حكومة أفغانستان. وكلنا ندرك أنه ليس هناك حل عسكري محض للتحديات الراهنة في أفغانستان. ويتوقف النجاح هناك على تسخير جميع مواردنا لدعم هدف مشترك.

ولهذا، نرحب ببناء الأمين العام لزيادة التعاون المدني - العسكري. وتتشاطر الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) نفس الأهداف في أفغانستان، ومن الأهمية بمكان أن تعملوا معا من أجل بلوغ تلك الأهداف. ويتيح اجتماع قمة الناتو الذي سيعقد في بوخاريست في الشهر القادم فرصة للنظر في إسهامات تلك المنظمة في مجموعها في أفغانستان والطريقة التي يمكن أن تسهم بها هذه

الديمقراطية في أفغانستان. ونحن واثقون من أن رؤية السلام والرخاء هي التي ستسود بفضل دعمنا.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):
نشكر السيد جان - ماري غينو على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان. ونود أن نرحب هنا أيضا بالسيد كاي إيدي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في أفغانستان، ونود أن نشجعه في اضطلاع بالمسؤوليات الجديدة المناطة به.

ويريز التقرير أنه على الرغم من ضعف المؤسسات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، وهذا شيء واضح، فإن الاتجاه يسير نحو حدوث تقدم في العملية السياسية والحالة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالجانب السياسي، ستكون الانتخابات الرئاسية القادمة التي تعتمزم السلطات الأفغانية تنظيمها اختبارا حاسما بالتأكيد لترسخ الديمقراطية في البلد، إذا ما استطاعت السلطان التنفيذية والتشريعية التوصل إلى توافق في الآراء بأسرع ما يمكن بشأن مشروع القانون الانتخابي الذي يجري استعراضه حاليا في الجمعية الوطنية، وبشأن الطرائق العملية الأخرى مثل التعداد وإعداد قوائم الناخبين. وينبغي أيضا أن تساعد البيئة الإقليمية على الإسهام في إعادة الحالة السياسية إلى وضعها الطبيعي.

وفي المجال الاقتصادي، أصبح الإعداد الدقيق للصيغة النهائية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان مسألة ذات أولوية، كما يتسنى للحكومة مكافحة الفقر، والتصدي بوجه أعم لمسألة التنمية. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي الترحيب بالعرض السخي المقدم من السلطات الفرنسية باستضافة مؤتمر في باريس لدعم وإطلاق وتمويل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان.

ومن الجلي أن كل هذه الحقائق المشجعة، التي هي لصالح السلطات الأفغانية، يمكن أن تكون مفيدة على نحو

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة وإدارتها، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم المالي.

ونتطلع أيضا إلى اضطلاع أفغانستان بدور استباقي متزايد في مكافحة المخدرات. ويمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في طوكيو بشأن خطة تنفيذ ذات أولويات للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات خطوة هامة إلى الأمام، بما فيها من أهداف جريئة للقضاء على المخدرات والتزام بتوفير قوة مناسبة للحماية. ونأمل أيضا أن تستمر جهود الحكومة لتحسين الحكم المحلي الحاسم الأهمية لحملة مكافحة المخدرات، بما في ذلك عن طريق أعمال المديرية المستقلة للحكم المحلي.

وعلى الجانب الإنمائي، نتطلع إلى الانتهاء من وضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإطلاقها. وسيكون هذا خطوة هامة في زيادة الملكية الأفغانية للجهود الإنمائي، بما في ذلك العملية الصعبة المتعلقة بتحديد عدد واقعي للمجالات ذات الأولوية التي يركز عليها ذلك الجهد. وسيكون مؤتمر باريس الذي سيعقد في حزيران/يونيه من هذا العام فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ كل من الاستراتيجية الإنمائية والاتفاق بشكل أعم.

وما من أحد، وبالتأكيد المملكة المتحدة، يقلل من شأن التحديات التي نواجهها في أفغانستان. ولكننا نعلم نوع الرهان في أفغانستان، ولهذا التزمنا بتوفير دعمنا العسكري والمالي والسياسي منذ عام ٢٠٠١، وزدناه زيادة ملحوظة في السنتين الأخيرتين.

ونحن متفائلون. ونعلم أن شعب أفغانستان وحكومته يبتغيان ما ينشده الشعب في كل مكان: الفرصة في أن يعيش الشعب حياة يسودها السلام والرخاء. وهذه رؤية أقوى بكثير من العنف والكراهية اللذين يقدمهما أعداء

وهذه كلها تحديات لا بد من مواجهتها، ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التعاون مع السلطات الأفغانية وتقديم المساعدة إليها، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق أفغانستان، الموقع في لندن. ونعيد تأكيدنا الواضح للتوصيات التي قدمها الأمين العام بغية التوصل إلى حل دائم لمشكلة أفغانستان.

السيد لي لونغ منه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):
أشارك الآخرين في التقدم بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الإعلامية حول الحالة في أفغانستان، وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2008/159). كما أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد كاي إيدي على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويذكر الأمين العام في تقريره أن العملية السياسية الانتقالية ما زالت تواجه تحديات خطيرة بعد عامين من اعتماد اتفاق أفغانستان. ويساورنا القلق البالغ إزاء الحالة الأمنية الراهنة في البلد، حيث يذكر الأمين العام في تقريره أن عام ٢٠٠٧ وحده شهد مقتل ٨ ٠٠٠ شخص بسبب الصراع، وكان من بينهم ١ ٥٠٠ شخص من المدنيين. إننا ندين جميع أعمال العنف تلك، الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلد، وبخاصة تلك التي تستهدف المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١٧ شباط/فبراير بالقرب من قندهار، والتي أودت بحياة أكثر من ١٠٠ شخص.

إن الصعوبات والتحديات التي تواجهها أفغانستان حالياً لا تقتصر على كونها ذات طبيعة أمنية. وإذ نعيد تأكيد دعمنا لجهود حكومة وشعب أفغانستان المبذولة لتحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلد، ونظراً للحالة المحددة التي

أكبر لو أن السياق الوطني كان مؤاتياً بشكل أكبر لتلك الغاية. فهناك، للأسف، عقبات كأداء تحول دون حدوث ذلك التقدم. وكما يشير التقرير، حدثت أولاً زيادة في الأنشطة الإرهابية، ولا سيما في الهجمات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة ضد السكان المدنيين، ورجال الدولة، والقوافل والعاملين في الحقل الإنساني. وهناك أيضاً آفة المخدرات التي تشكل المصدر الرئيسي للأموال للمجموعات الإرهابية وترتبط من ثم بزيادة الأنشطة الإرهابية؛ وهناك أيضاً آفة الفساد المنظم. ولهذا يجب أن يرحب مجلس الأمن بوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وأن يدعمها.

ويجب أن نضيف إلى قائمة العناصر التي تقوض التنمية والاستقرار في أفغانستان عدم قدرة القوات الأفغانية على الرد بفعالية على هذه التهديدات، بالنظر إلى عدم توفر القوات والموارد الكافية. ولهذا السبب، يجب أن تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية الدعم الفعّال إلى القوات الأفغانية، وبخاصة فيما يتصل بالإشراف الفني والتشغيلي. فمن شأن هذا الدعم أن يساعد تلك القوات على تحقيق توازن بين النظام والأمن من ناحية والكفاح ضد التمرد من ناحية أخرى، خاصة وأن من الصحيح أن الأمن والاستقرار يكتسبان أهمية حاسمة في بسط سيادة القانون وحمايتها. ولكي نمكّن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من الاستمرار في أداء دورها الحاسم، فإننا نؤيد تمديد ولايتها.

ما زالت الحكومة غير قادرة على إقامة العدالة. وقد باتت حالات الإعدام بلا محاكمة والحرمان من الحقوق الأساسية أمراً مألوفاً، ولذا يتعين علينا تعزيز قدرات وزارة العدل. وفي اعتقادنا أن نتائج مؤتمر روما لعام ٢٠٠٧ بشأن سيادة القانون في أفغانستان ستكون عاملاً مساعداً في هذا المجال.

على طلب الحكومة الأفغانية، وفقا لمبادئ احترام استقلال وسيادة البلد.

إننا نشاطر شعب أفغانستان أواصر الصداقة التقليدية الخاصة. وقد تابعنا دائما الحالة في أفغانستان بمشاعر الاهتمام الصادق والقلق. وشاركت فييت نام في المؤتمر الدولي المعني بإعادة بناء أفغانستان. ونظرا لمواردنا المحدودة، قمنا بتقديم مساعدات متواضعة إلى الشعب الأفغاني. واستنادا إلى خبرتنا في إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب، نحن على استعداد للمشاركة في جهود أفغانستان في الإطارين الثنائي والثلاثي بمشاركة البلدان المانحة والحكومة الأفغانية.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن كوستاريكا كانت تفضل أن تأخذ الكلمة بعد الاستماع إلى بيان أفغانستان، ففي رأينا أن الاستماع إلى البلد الذي هو موضوع مناقشة هذا الصباح كان سيكون أمرا قيما للغاية. ولذا لن يتضمن بياننا ملاحظات أو ردود فعل على ذلك البيان، كما كنا نتمنى.

وأقدم بالشكر إلى السيد غينو، وأرحب بتعيين السيد كاي إيدي حديثا ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أننا نشكر السيد كوينغز على جهوده خلال عامين في ذلك المنصب.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. إن التدهور الجاري في الحالة الأمنية وفي مكافحة صناعة المخدرات، وربما كذلك، التقدم غير الكافي في تنفيذ اتفاق أفغانستان، يقتضي النظر من جديد في الإجراءات اللازمة وفي التزام المجتمع الدولي بدعم تلك الإجراءات.

وقد ظلت الأمم المتحدة تسعى خلال ما يزيد على ست سنوات لضمان أن تتخلى أفغانستان عن منطق الحرب

تواجهها أفغانستان، التي شهدت عقودا من الصراع الداخلي والانقسام، فإننا نرى، إلى جانب تعزيز الأمن، ضرورة الإقرار بحاجة البلد إلى المصالحة الوطنية والعملية السياسية الرامية إلى تأمين السلام والاستقرار الدائمين على الصعيدين الأفغاني والإقليمي. ونظرا لكل المعاناة التي قاسى منها الشعب الأفغاني وآماله الصادقة في المضي قدما، فإنه يستحق الدعم المتواصل والمساعدة من جانب المجتمع الدولي في قضيته لإعادة البناء الوطني، التي يعتمد نجاحها على الفوز في المعركة ضد الخصمين الرئيسيين: الإرهاب والمخدرات.

وفي هذا السياق، نجد مما يبعث القلق أن أفغانستان ما زالت أكبر منتج للقنب في العالم. وفي حين أننا نتفق على الحاجة الماسة إلى تعزيز أنشطة إنفاذ القوانين الهادفة إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنع وصولها وتفكيك مرافق إنتاجها، فإننا نعتقد أن من الضروري التصدي لظاهرة الفقر المنتشرة التي تشكل السبب الأساسي لهذا الوضع. وبموازاة تدابير إنفاذ القانون، هناك حاجة إلى دراسة معمقة ذات منحى عملي لتقديم مبادرات لإيجاد مصادر عيش بديلة للسكان، لكي يتمتعوا بحياة أفضل بدون اللجوء إلى الأنشطة المتصلة بالمخدرات.

وإذ نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على ما تظطلع به من أعمال، وبينما نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى، فإننا نرى أن البعثة، في سياق الحالة الأمنية المعقدة التي ما زالت تسود في أفغانستان، ينبغي لها أن تركز على أداء ولايتها الحالية، مع أننا نوافق وكيل الأمين العام غينو على رأيه بشأن ضرورة توجيه المزيد من التركيز على هذه الولاية. وإننا نؤيد استعداد البعثة لأن تؤدي دورا في دعم العملية الانتخابية من خلال تقديم المساعدة التقنية وتوجيه الأموال المخصصة لدعم المؤسسات الانتخابية الأفغانية. ولكن يجب أن يتم ذلك بناء

قوة المؤسسات المعنية في هذا القطاع. ونعلم كذلك أن تعزيز الحكومة يعتمد إلى حد كبير على الثقة التي تستطيع هذه الحكومة أن تفرسها في نفوس مواطنيها. ولذلك نرحب بالتدابير المتخذة من أجل التصدي للفساد. ونؤكد الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية، ولا سيما على الصعيد المحلي. وعلى هذا النحو وحده نستطيع أن نعزز النظام لكي يحقق الأهداف النبيلة الواردة في الاتفاق الخاص بأفغانستان.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى العنصر الثالث من الاتفاق - نظام الحكم، وبصفة خاصة حقوق الإنسان. إن التقارير المقدمة إلى المجتمع الدولي عن أشخاص حكم عليهم بالإعدام لأنهم مارسوا حقهم في حرية التعبير، وكذلك التقارير الواردة عن التعذيب والاحتجاز التعسفي، تشعرنا ببالغ القلق. وتعتقد كوستاريكا أن الدور الجوهرية الذي يؤديه النهج القائم على أساس حقوق الإنسان في تعزيز الاستقرار والتنمية واضح جلي. ولا يمكن أن يقوم الأمن المستدام ونظام الحكم المسؤول أو التنمية الكاملة على أساس إساءة المعاملة وعدم التسامح.

ونعلم أن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاية شاملة بقدر كاف وملائمة لمساعدة حكومة أفغانستان على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، ونتوقع أن تبدي الحكومة التزاما فعّالا لتعزيز الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية):

أشكركم، يا سعادة الرئيس، وأعبر عن الشكر للسيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة القيّمة التي قدّمها. كما أشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والعمل المتميز الذي تضطلع به، خاصة في مجال إعادة إعمار هذا البلد. ونرحب

المنحرف، وأن تبني مؤسسات سياسية تمثيلية وشاملة، وتسلك طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولكننا نشاهد إشارات واضحة ومقلقة على أن الطريق إلى الأمام مليء بالعقبات. وفي المقام الأول، تدل الأحداث الأخيرة في سلسلة متلاحقة من الاضطرابات والقتل على وجود مشاكل في بناء المؤسسات الديمقراطية الشرعية. ويجب أن نضيف إلى ذلك مناخ انعدام الأمن المتفاقم، كما دلت على ذلك الهجمات الإرهابية التي زادت على ١٨٠ هجوما في عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ما يقارب ٣٠ هجوما وقعت منذ بداية هذا العام. وهذا الوضع يقوض بجلاء الجهود المبذولة من أجل النجاح في إعادة البناء المادي والاجتماعي في البلد. ولا يسعني إلا أن أذكر زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار غير المشروع به، مما يعرض للخطر الأمن والتنمية ونظام الحكم في أفغانستان.

ولن يتسنى درء الأيام الصعبة المقبلة التي ستشهدا أفغانستان إلا بمواصلة الجهد الدولي، وذلك ليس بالأمر اليسير. والامتنال لأهداف الإنفاق الخاص بأفغانستان هو المسؤولية الأساسية لحكومة أفغانستان، ولكن ذلك يحتاج أيضا إلى دعم المجتمع الدولي غير المشروط. ولذلك نحن نوافق على ما صرح به الأمين العام في تقريره حيث قال:

”ولمواجهة التحديات الأمنية وإحلال الاستقرار في أفغانستان، يلزم اتباع نهج مشترك يحقق التكامل بين الأمن والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية“.

(S/2008/159، الفقرة ٦٦)

هذا هو السبب الذي من أجله تولي كوستاريكا أهمية خاصة للدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمساعدة الحكومة الأفغانية فيما يتصل بإصلاح قطاع الأمن. وتعتمد إقامة الدولة إلى حد كبير على

إن استتباب الأمن هو شرط أساسي لتحقيق التنمية. ولكن الحفاظ على الأمن يتطلب كذلك تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية حدها الأدنى القدرة على تلبية الحدود الدنيا للحاجات الأساسية للمواطن الأفغاني.

والحل، بكل تأكيد، لا يتمثل فقط في محاربة الوطنيين والمتمردين، ولكن في القضاء على البيئة الخصبة لنمو التطرف. ويتمثل هذا في حدوده الدنيا في العمل على محاربة الفقر وبناء المدارس وتوفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية وتطوير البيئة والبنية الأساسية. ولعل ما ورد في الفقرة ١١ من التقرير يؤكد هذا الارتباط حيث جاء فيها:

”أظهرت المقاطعات التي لم تتأثر بالعنف المناوئ للحكومة قدرة متزايدة على الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية“ (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

ويشير التقرير في الفقرة ٢٩ منه إلى ”أن جهود مكافحة المخدرات نالت زخما هاما خلال فترة إعداد التقرير“، ويؤكد في الفقرة ٣١ منه ”أنه لا يتوقع حدوث تغيير كبير في زراعة خشخاش الأفيون“ بل والمرجح أن تزداد في بعض مقاطعات الجنوب والغرب. وإذ نشيد بهذه الجهود لمحاربة هذه الآفة، فإننا نؤكد مرة أخرى على أن نجاح هذه الجهود يجب أن يقتصر - ولا بد أن يقتصر - بالدرجة الأولى بالقدرة على توفير فرص الكسب المشروع للأفغان.

سأختصر، سيدي الرئيس. إننا نشيد بالتقدم المحرز المتمثل في حل الجماعات المسلحة غير الشرعية، وعمل الحكومة على تحسين الحكم على المستوى دون الوطني بإنشائها المديرية المستقلة للحكم المحلي، وعملها على اتخاذ خطوات جادة لمعالجة مشكلة الفساد المتنامية. ونرحب كذلك باهتمام الحكومة بوضع استراتيجية إنمائية وتحقيقها بعض التقدم في هذا المجال، كما جاء في الفقرة ٥٣ من تقرير

كذلك بالسيد الممثل الخاص للأمين العام ونهنته بتعيينه لأداء هذه المهمة النبيلة.

وأرحب كذلك بحضور الأخ ظاهر، سفير دولة أفغانستان.

يرسم التقرير بكل أسف صورة قائمة للوضع في أفغانستان ويورد أسبابا من أهمها الارتفاع الحاد في أنشطة الحركات المناوئة للحكومة الأفغانية، وهشاشة مؤسسات الدولة، وعدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلي الحاجات الأساسية للشعب الأفغاني.

ويلاحظ التقرير أن هناك ارتباطا وثيقا بين تحقيق الأمن وإعادة الإعمار كما جاء في الفقرة ٣١ التي تشير إلى أن زراعة الخشخاش تزايدت في المناطق التي ينشط فيها المتمرّدون. وهذا يقودنا - ولسنا في حاجة إلى ذلك - إلى نتيجة مفادها أن الحل يتطلب اتباع نهج شامل وليس عسكريا فقط. وأعتقد أن الكل يدرك ذلك.

إن الهدف النهائي للمجتمع الدولي في أفغانستان هو مساعدة الشعب الأفغاني على بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. وليس الهدف - بكل تأكيد - حرب طالبان أو غيرها من الجماعات المسلحة، فهي ليست هدفا في حد ذاتها. فاستعمال القوة، كما ندرك جميعا، لا يؤدي وحده إلى بسط الأمن والاستقرار وتحقيق الأهداف الأخرى في التنمية وغيرها. فالاستقرار يتطلب، بالإضافة إلى ذلك، بذل جهد مواز من أجل الحوار الهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية مع فئات الشعب الأفغاني كافة، خاصة وأن السلطة التشريعية للويا جيرغا في أفغانستان دعت الرئيس حامد كرزاي إلى النظر في التصالح مع العناصر المناوئة للحكومة وأوصت بتقوية الجيش والشرطة. ويجب أن يصاحب كل ذلك جهد في مجال التنمية.

ونعتقد أن العملية التي بدأت باتفاق بون وما زالت مستمرة في إطار اتفاق أفغانستان تمضي في مسارها إلى حد كبير وينبغي إدخال المزيد من التحسينات عليها. وفي هذا الصدد، يسر جنوب أفريقيا أن الأمين العام يشيد في تقريره بمواصلة انخراط المجتمع الدولي في أفغانستان. ومن ناحيتنا، نحن ندعم النهج المشترك الذي يجمع بين الأمن والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. كما إننا ندعو إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في أفغانستان.

إن التهديدات المتواصلة للأمن التي تشكلها أنشطة المتمردين والإرهابيين هي التحدي الرئيسي الذي تواجهه جهود أفغانستان لبناء الدولة والاستقرار. والفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام تبين بوضوح تدهور الوضع الأمني في أفغانستان، لا سيما في الأشهر الأخيرة. وفي هذا السياق، ندين أية محاولة لزعزعة الاستقرار في البلد، خاصة الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء والأطفال.

إن تقرير الأمين العام يشير مرة أخرى إلى التحديات المرتبطة بمسألة المخدرات في أفغانستان. وفي حين يواصل البلد مواجهة مشكلة المخدرات، يسعدنا أن جهود مكافحة المخدرات قد اكتسبت زخماً كبيراً منذ آخر تقرير. إننا نحيي حكومة أفغانستان، مدعومة بشركائها الدوليين - لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - للتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها على صعيد الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات. ونشجعهما على أن ينفذا بالكامل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وتعزيز أنشطة إنفاذ القوانين. كما أننا نشجع حكومة أفغانستان على تحسين قدراتها المؤسسية من أجل توفير الخدمات وتحقيق التنمية دعماً لإيجاد بدائل مجدية لزراعة الخشخاش.

الأمين العام (S/2008/159). وتؤكد بلادي على توصية الأمين العام بأهمية دعم هذه الاستراتيجية لأنها جزء من الحل. وهي عنصر أساسي لإنجاح الجهود المبذولة الآن في أفغانستان.

أخيراً، يدعم وفد بلادي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتعزيز دورها في تنسيق الجهود الدولية وضمان التمويل الكافي لها، بما يمكنها من فتح مكاتب إقليمية لتعزيز أنشطتها، خاصة في مجالات الحكم والعدل وحقوق الإنسان.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

نود أن ننضم إلى الآخرين في تهنئة السيد كاي إيدي ممثل النرويج على تعيينه ممثلاً خاصاً للأمين العام لأفغانستان ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ونحن على ثقة من أنه تحت قيادته سوف تواصل الأمم المتحدة تعزيز دورها الريادي في تنسيق جهود المجتمع الدولي دعماً لحكومة أفغانستان.

ونود أن نشكر كذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غينو على تقديمه التقرير الأخير (S/2008/159) للأمين العام عن الحالة في أفغانستان.

لقد خطت أفغانستان في السنوات القليلة الماضية بعض الخطوات، لكنها ما زالت تواجه تحديات خطيرة. ويصف تقرير الأمين العام الحالة الراهنة في البلد بكل تعقيداتها. وينبغي ألا نغفل من شأن التحديات الخطيرة التي تواجه أفغانستان، التي ذكرها آخر تقرير للأمين العام بالتفصيل. فهذه التحديات تشمل، في جملة أمور، ازدياد أنشطة المتمردين والإرهابيين، والزيادة الخطيرة في زراعة الأفيون وإنتاجه، وتفشي مشكلة الفساد وبطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الممثل الخاص السابق للأمين العام توم كوينغس ونائب الممثل الخاص للأمين العام بو أسيلند - على تفانيهما من أجل نجاح قضية أفغانستان. ونشكرهما أيضا على مساهمتهما الصحيحة في الوقت المناسب التي وفراها للأمين العام في إعداد تقرير صريح وشامل (S/2008/159). إن حكومتي تتفق مع فحوى هذا التقرير، الذي يقدم سردا متوازنا لكل من التقدم المحرز والتحديات التي تواجه أفغانستان.

ونجاح أفغانستان مصلحة حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي. فالنجاح في أفغانستان لن يسهم فحسب في تحسين حياة ٣٠ مليون نسمة، عانوا بصورة فظيعة جراء ٢٥ سنة من الاحتلال والحرب، بل سوف يكون أيضا حجر الزاوية في دحر الإرهاب وإضعاف التطرف وتحقيق الاستقرار الإقليمي في وسط وجنوب آسيا، وفي النهوض بالتحول السياسي والاقتصادي المطلوب في الشرق الأوسط الأوسع والحد من خطر المخدرات القادمة من أفغانستان.

وتقع على عاتق القادة الأفغان والقوى الإقليمية والمجتمع الدولي جميعا مسؤوليات هامة في المستقبل إذا أريد أن يتحقق النجاح الكامل لأفغانستان. غير أني أود أن أركز على الإجراءات التي يلزم أن تتخذها الأمم المتحدة.

ويحق للأمم المتحدة أن تفخر بالدور الذي تؤديه في أفغانستان، بدءا بعملية بون. وترحب الولايات المتحدة بتعيين السيد كاي إيدي ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ونتوجه له بالشكر على اضطلاع هذه الوظيفة الهامة والشاقة. ويمكنه أن يطمئن إلى دعمنا، ونعد بالتعاون معه عن كثب. ويؤذن تعيينه ببدء فصل جديد من مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان. وسيكون لدوره أهمية بالغة في النهوض بالشراكة المثمرة الخليقة بأن تشكل أساسا لإحراز كل تقدم مجدٍ مع الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية. فلقد حكم الأفغان

إن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد دعمها لتنفيذ اتفاق أفغانستان والاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان، في إطار ملكية الشعب الأفغاني لها. ونشيد كذلك بالدور المركزي الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تيسير ورصد تنفيذ الاتفاق.

ونود أن نشدد على أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة فعالة للنهوض بالأمن والحكم الرشيد والتنمية في أفغانستان. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بتحسين العلاقات بين أفغانستان وجيرانها، ولا سيما باكستان. ونشيد بالعزم الذي أعرب عنه البلدان لمكافحة التطرف والإرهاب من خلال زيادة تحسين الآليات القائمة لتبادل المعلومات.

وفي الختام، تؤيد جنوب أفريقيا الدور المركزي والحاديد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأنشطتها في قيادة جهود المجتمع الدولي. وندعم الحاجة إلى تعزيز القدرة التنسيقية لهذه البعثة من أجل تمكينها من إحداث أثر مهم على أرض الواقع. وندعو البعثة إلى دعم حكومة أفغانستان في تحضيراتها للانتخابات المقبلة المزمع عقدها في السنة القادمة.

إننا نشيد بالوفد الإيطالي على عمله الجيد كدولة رائدة بشأن مسألة أفغانستان، وعلى إعداد مشروع القرار بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن جهتنا، سوف نعمل بشكل بناء مع شركائنا خلال المناقشات بشأن تجديد ولاية البعثة.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة. وأود أن أشكر كذلك السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

وبالنيابة عن حكومتي، أود أن أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان - لا سيما

ويتسم هذا بضرورة خاصة لزيادة قدرة الوزارات الأفغانية على تقديم الخدمات الأساسية والتصدي لمشكلة الفساد.

ثالثاً، ينبغي أن يعمل الممثل الخاص إيدي على تعزيز الدعم الدولي لأفغانستان. ذلك أنه يوجد نقص في فهم منجزات أفغانستان والتحديات التي تواجهها بين قادة البلدان المانحة الرئيسية وشعوبها. وسيتيح مؤتمر المانحين القادم في باريس فرصة هامة لحشد هذا الدعم. وبتوضيح جميع جوانب الحالة الراهنة، يمكن للممثل الخاص إيدي أن يَمَكِّن أصدقاء أفغانستان من تقدير العائد على ما استثمر فيها حتى الآن والتركيز في الالتزامات المقبلة على أهم التحديات والفرص.

رابعاً، ينبغي أن يستخدم الممثل الخاص إيدي مساعيه الحميدة لتشجيع المصالحة والمساءلة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الأفغانية، واستناداً إلى قبول الدستور الأفغاني. علاوة على ذلك، ينبغي أن ينخرط الممثل الخاص إيدي في دبلوماسية نشطة لتهيئة بيئة إقليمية مواتية لاستقرار أفغانستان. ففي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اجتمعت القوى الإقليمية بالرغم من خلافاتها دعماً لعملية بون، مما مكن الأفغان من اختيار حكومتهم بحرية. واستعادة روح بون في مصلحة جميع هذه البلدان. وينبغي أن يمثل أولوية رئيسية لجهود الأمم المتحدة.

ولكي تضطلع بعثة تقديم المساعدة في أفغانستان بهذه المهمة، يجب أن يكون لديها العناصر المناسبة في أفغانستان، وأن تتمتع بتمويل قوي وأصول أمنية قوية بما فيه الكفاية. ويؤسفنا أن البعثة، كما أشير في تقرير الأمين العام الأخير (S/2008/159) تواجه مشاكل فيما يتعلق بمعدل الشغور والاحتفاظ بالموظفين. ويجب أن توفر الأمم المتحدة الحوافز لأفضل أبنائها لتخلق وجوداً فعالاً، ولا سيما في مناطق البلد التي يحقق فيها حلف شمال الأطلسي - القوة الدولية

بلدهم منذ آلاف السنين. وليست مهمتنا أن نقوم بعملهم بدلاً منهم، بل أن نمكن بلدهم من الوقوف على قدميه في أسرع وقت ممكن.

وفي مناقشتنا لتجديد ولاية بعثة تقديم المساعدة في أفغانستان، ينبغي أن ينصب تركيزنا على تحديد الأولويات الصحيحة. وعلى رأس القائمة تمكين الممثل الخاص إيدي من تحقيق مزيد من الفعالية في تنسيق وتكامل الدعم المقدم من المجتمع الدولي، الذي يتألف من عشرات المانحين والوكالات وجهات التنفيذ. ومن أكبر الأصول التي تتمتع بها أفغانستان عدد البلدان المشتركة في حد ذاته، سواء على الجانب العسكري أو المدني. ويتمثل التحدي الناجم الذي لا مفر منه في ضمان وجود التنسيق الكافي للانتفاع إلى أقصى حد بالجهود الفردية.

أولاً، سوف يلزم أن يكفل الممثل الخاص تكامل المساعدة المدنية دعماً للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية وللجهود المبذولة لتحقيق استقرار البلد. ومع أن مسألة تحقيق التكامل بين الجهود العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي - القوة الدولية للمساعدة الأمنية سيجري تناولها خلال مؤتمر القمة القادم في بوخارست، فإن النجاح في مواجهة المتمردين يقتضي خطة شاملة للحملة تكفل التنسيق بين العمل العسكري لتطهير المناطق من العدو والجهود المدنية لترشيد الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً، ينبغي أن ينسق الممثل الخاص إيدي بشكل أفضل جهود المجتمع الدولي لضمان وجود التزام مشترك وموحد المهدف إزاء استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية والاتفاق الخاص بأفغانستان. وقد كان تنفيذ عناصر الاتفاق متفاوتاً، وعلى الممثل الخاص إيدي أن يساعد على تحسين النتائج حيثما تدعو الضرورة. وسيترتب على هذا زيادة التنسيق فيما بين المانحين وبين الحكومة الأفغانية والمانحين.

وأود أيضا أن أهنئ السيد كاي إيدي على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لأفغانستان. كما يثني وفدي على السيد توم كونيغز، الذي أنجز مهمته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لاجتهاده في العمل ومساهمته في جهود التعمير في أفغانستان.

حققت أفغانستان في السنوات القليلة الماضية إنجازات مرموقة في مختلف القطاعات. فالمؤسسات السياسية التمثيلية آخذة في ترسيخ جذورها، والتنمية الاقتصادية على قدم وساق. ومع ذلك فإن وفدي يساوره القلق إزاء تزايد أنشطة التمرد الذي يؤثر على تلك الإنجازات تأثيرا ضارا. وأشد ما يدعو للقلق هو الزيادة في التنسيق بين المتمردين في جنوب وشرق أفغانستان والهجمات التي تشن على العاملين المحليين والقائمين على تقديم المساعدات الإنسانية. وتهدد تلك الهجمات العنيفة بتقويض الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في الوقت الحاضر لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. كما تحول هذه الهجمات دون وصول الحكومة ومنظمات المعونة إلى بعض المقاطعات.

وترحب إندونيسيا بالتزام الحكومة الأفغانية بالتصدي للتحديات الأمنية على سبيل الأولوية. ونذكر الضرورة المتزايدة لبذل الجهود من أجل بناء قدرات الجيش الوطني الأفغاني. ونعرب عن تقديرنا لأهمية التدابير التي يتخذها الجيش الوطني الأفغاني، بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في الرد على أنشطة المتمردين. ويعلق وفدي أهمية كبيرة أيضا على احترام مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسلامة المدنيين وأمنهم حين يجري التعامل مع المسائل الأمنية من خلال التدابير العسكرية.

وترى إندونيسيا كذلك أن النهج العسكري وحده لا يمكن أن يتصدى تماما للأسباب الجذرية الكامنة وراء

للمساعدة الأمنية الاستقرار ولكنهما بحاجة إلى شريك يعين في النهوض بالإدارة والتنمية. فليس الأمر مجرد ملء للفراغات، بل هو عملية استقدام الأشخاص الذين يتوافر لديهم الحافز والقدرة ويملكون المهارات المطلوبة.

ولدى الولايات المتحدة أيضا الاستعداد لأداء دورها في مساعدة أفغانستان على النجاح. فإضافة إلى القوات البالغ قوامها ٥٠٠ ٢٧ فرد المنتشرة بالفعل لدعم أفغانستان، سوف ترسل الولايات المتحدة ٢٠٠ ٣ فرد إضافيين من أفراد البحرية، سيكرس منهم ٢٠٠ ٢ فرد لتعزيز الأمن في الجنوب و ١٠٠٠ فرد لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وفي عام ٢٠٠٨، ستوفر الولايات المتحدة مساعدات إجمالية تزيد على ٩,٢ بليون دولار، منها بليون دولار للتعليم والصحة والزراعة والهياكل الأساسية والتعمير. علاوة على ذلك، طلبنا إلى الكونغرس مبلغ ٦,٢ بليون دولار في طلب تمويل تكميلي لعام ٢٠٠٨. كما نضطلع بعدد من المبادرات الجديدة، منها إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المؤسسات القانونية وكليات الحقوق الأمريكية للمساعدة على النهوض بسيادة القانون وإنشاء قاعدة صلبة من القانونيين.

وينبغي أن يقدم المجلس الدعم الكامل للبعثة وفريقها في سعيهما في هذه الاتجاهات جميعا. ونتطلع في الأيام المقبلة إلى العمل المتضافر مع حكومة أفغانستان ومجلس الأمن والبلدان الرئيسية الأخرى لكفالة أن تلي البعثة بشكل أفضل احتياجات أفغانستان وأولوياتها الراهنة.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للسيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على تقديمه التقرير الأخير للأمين العام عن التطورات في أفغانستان (S/2008/159).

الأهمية في الدبلوماسية الإقليمية الأفغانية. ونرحب أيضا بالشراكات الثنائية بين أفغانستان والدول المجاورة في إيجاد حلول مقبولة بشكل متبادل، ضمن مسائل أخرى، للتحدي المتمثل في اللاجئين الأفغان.

ونرى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تبقى بالغة الأهمية بالنسبة لأفغانستان. والدعم الذي تقدمه البعثة في إنجاز الأهداف الوطنية للبلد سيبقى أمرا مطلوباً. ونظراً للاستكمال الرسمي للعناصر السياسية لعملية بون، سيبقى هاما الدور الذي تضطلع به البعثة في مساعدة أفغانستان على تنفيذ أنشطتها المختلفة بشأن الركائز الأخرى لاتفاق بون.

وفي هذا الصدد، نتفق مع تقييم الأمين العام بشأن أهمية تعزيز التعاون، والتوعية السياسية، ودعم الحكم الإقليمي، والتنسيق في مجال المساعدة الإنسانية، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتعزيز التعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بوصفها نقاط تركيز لبرنامج عمل البعثة في الأشهر المقبلة.

ونظراً لاستمرار أهمية البعثة في دعم الحكومة الأفغانية في بلوغ أهدافها الوطنية وللتحديات الهائلة التي ما زالت تواجهها، فإن إندونيسيا تؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً.

وأخيراً، إننا نعرب عن تقديرنا للسيد بو أسبلوند، الذي عمل بصفته الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، ولجميع موظفي البعثة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن الممثلة الدائمة لسلوفينيا ستدلي بعد وقت قصير ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وفرنسا تؤيد البيان تأييداً كاملاً. وأود الآن أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

التحديات الأمنية الراهنة في أفغانستان. ونحن لذلك نشدد على أهمية الحوار السياسي والمصالحة السياسية لإشراك جميع الفصائل في أفغانستان، ضمن الإطار الذي يوفره الدستور الأفغاني. وعلى غرار الأمين العام، نحن بدورنا ندرك ميزة اتخاذ نهج مشترك للتصدي للتحديات الأمنية ولتحقيق استقرار أفغانستان، هو نهج يدمج الأمن، والحكم، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن التصدي لاقتصاد المخدرات يشكل مسألة عاجلة، نظراً لأنها تتصل بصورة خاصة بدعم التمرد. وفي هذا الصدد، نرحب باكتساب نظام مكافحة المخدرات زخماً واعتماد خطة التنفيذ ذات الأولويات للاستراتيجية الوطنية للحكومة لمكافحة المخدرات.

وفي المجال السياسي، ندرك الجهود المستمرة الرامية إلى تنسيق الآراء بين الجهازين التشريعي والتنفيذي للحكومة الأفغانية. وبشكل أكثر تحديداً، إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ستفتح فصلاً جديداً في الانتقال الديمقراطي لأفغانستان. ونرحب، في ذلك الصدد، بموافقة الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على مشروع قانون انتخابي، وتقوم الجمعية الوطنية باستعراض مشروع القانون. كما نولي أهمية خاصة لمشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في أفغانستان في تقديم آراء بشأن المسائل البالغة الأهمية مثل النظام الانتخابي.

وما زال التعاون الإقليمي ذا صلة بتعزيز مشاركة أفغانستان في الديناميكيات الإقليمية وتعزيز قدراتها على التصدي للتحديات عبر الوطنية. وبالتالي، فإن إندونيسيا ترحب باستضافة الحكومة الأفغانية للاجتماع السابع عشر لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، الذي سيعقد في هيرات. ويشكل إعلان كابول بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الكهرباء بين وسط آسيا وجنوب آسيا وإنجازا بالغ

عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وهذه هي الخطوات التي لا بد للمجتمع الدولي من أن يساعد الأفغان على اتخاذها.

ونرى أن علينا أن نواجه أربعة تحديات رئيسية من أجل المضي قدما في استعادة أفغانستان وفي الوفاء بالأهداف التي حددت في لندن في عام ٢٠٠٦.

أولا وقبل كل شيء، على المجتمع الدولي أن يؤكد التزامه الطويل الأجل بغية إقناع الأفغان بأنه ليس هناك ما سيؤدي إلى إضعاف عزيمتنا على إنهاء هجمات - الإرهابيين، وتجار المخدرات والجماعات المسلحة غير القانونية - الذين يودون أن يشهدوا انسحابنا. ويتوقف على هذا إحلال السلام والأمن في أفغانستان وفي العالم بأسره على السواء. وثانيا، وليكون يكون هذا الحشد للمجتمع الدولي فعالا، وهو قد أدى بالفعل إلى تخصيص موارد كبيرة من أجل إحراز نتائج مستدامة، فإنه يتطلب زيادة التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة. وكما ذكر من قبل، ينبغي لمساعي السيد كاي إيدي أن تقدم إسهاما رئيسيا في هذا.

وينبغي أن يشكل الالتزام المدني والعسكري جزءا من سياق أوسع - وهذا ما قاله أيضا المتكلمون السابقون - بغية تمكين الأفغان من أن يقرروا مصيرهم وأن يعيشوا في سلام في بلدهم. ويجب أن يكون النقل التدريجي للمسؤوليات إلى الأفغان هو هدفنا المستمر. وهذا أمر هام بشكل خاص في مجال الأمن. وابتداء بكابول، يجب تعزيز الجهود التدريبية تحقيقا لتلك الغاية.

أخيرا، علينا أن نوطد الاستراتيجية الشاملة التي وضعت في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبذلك الروح، وبناء على طلب الرئيس كرزاي، ستعظم فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مؤتمرا لدعم أفغانستان. وسيهدف المؤتمر إلى التعريف بإنجازات ستة أعوام من الجهود المشتركة، وإلى التأكيد مجددا على الالتزام الدولي وإلى وضع خريطة

أولا وقبل كل شيء، وشأن شأن المتكلمين قبلي، أود أن أشكر السيد جان - ماري غينو، على إحاطته الإعلامية، وأن أرحب بحضور الممثل الخاص الجديد للأمين العام لأفغانستان، السيد كاي إيدي، الذي نعرب له عن أحر تمانينا بتعيينه. وعلى غرار سلفه، يمكن للسيد كاي إيدي أن يعول على الدعم الكامل والفعال لفرنسا في المهمة الحيوية التي عليه أن يضطلع بها على أرض الواقع. ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن تعيينه يتمتع بتوافق آراء دولي واسع وأن السلطات الأفغانية أعربت عن رغبتها في العمل معه بشكل وثيق. ولذلك فهو يحظى بكل السلطة التي يحتاج إليها للاضطلاع بدوره الأساسي للتنسيق.

وبعد مرور ستة أعوام على سقوط النظام الذي جعل أفغانستان ملاذا للإرهاب الدولي، نجد أنفسنا في مرحلة حاسمة. وقد استقرت الحالة العسكرية، ولكنها ما زالت صعبة. ولم تؤد بعد إلى الإضعاف الحاسم للخصم لا يتورع عن استخدام الإرهاب، على النحو الذي ذكرنا به بشكل مأساوي المهجوم الذي وقع صباح هذا اليوم على الوحدة الكندية في قندهار.

ويشكل تطور الاتجار بالمخدرات، الذي يتصل اتصالا وثيقا بتطور التمرد، ظاهرة مثيرة للقلق بصورة خاصة. والقضاء على الاتجار بالمخدرات من خلال عمل مصمم ومستمر يجب أن يظل أولوية للسلطات الأفغانية وأيضا للمجتمع الدولي. وأولا وقبل كل شيء، ما زال يتعين على سلطات الدولة الأفغانية أن ترسخ سيادة القانون في العديد من مناطق البلد وأن تكفل احترامها، وما زالت مشكلة الحكم مشكلة حرجية، وخاصة على المستوى المحلي: وهذا يضعف التقدم الذي لا يمكن إنكاره والحرز منذ عام ٢٠٠١. وستكون الأعوام المقبلة أعواما حاسمة في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في

أفغانستان (S/2008/159) ونرحب بالملاحظات والاستنتاجات الواردة في التقرير. كما نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان - ماري غينو على إحاطته الإعلامية.

لقد لاحظنا بارتياح تعيين الأمين العام للسيد كاي إيدي من النرويج ممثلاً خاصاً له في أفغانستان ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن واثقون بأن السيد إيدي، بما لديه من خلفية ممتازة عن القضايا الأمنية ولخبرته ومهاراته الدبلوماسية التي تشتد الحاجة إليها، سينجح في إنجاز المهمة الموكلة إليه.

في السنوات الأخيرة، ومنذ سقوط نظام طالبان، اتخذت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي معا بعض الخطوات الهامة لتخفيف المحنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفغان. وعلى العكس من ذلك، ورغم الزيادات الكبيرة في عدد القوات الأجنبية وحجم المعونة المقدمة إلى أفغانستان، ازدادت أعمال العنف وانعدام الأمن وإنتاج الأفيون زيادة كبيرة. يجب على المجتمع الدولي أن يقف متحداً في دعم حكومة وشعب أفغانستان، ويجب أن يتصدى معهما للتحديات والتهديدات التي يواجهها هذا البلد. ولا يزال الأمن الحقيقي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان.

بالنسبة للأمن، لا شك في أن الدور الرئيسي هو دور الجيش والشرطة. وفي رأينا أن قدرة قوات الأمن الوطني الأفغاني على ضمان أمن بلادها هي أمر ذو أهمية قصوى في هذا الصدد. ولذا ينبغي أن يكون تعزيز تلك القدرة هي مهمتنا الأكثر إلحاحاً.

في الوقت نفسه، من المهم التأكيد على أنه لا يمكن توفير الأمن بالوسائل العسكرية وحدها. ومن البديهي أن للجيش مكانه في هذه الجهود، ولكن لا بد في الوقت نفسه أن ندرك حدوده. نود أن نرى مزيداً من الخبراء المدنيين

للتطرق للأعوام المقبلة. وسيقيم المؤتمر، بشكل خاص، اتفاق لندن وسيمكننا من إعادة تركيز استراتيجية لندن حول أهداف ذات أولوية وواقعية. وبطبيعة الحال نود أن نربط الأمم المتحدة بشكل وثيق بالمؤتمر، وخاصة الأمين العام وممثله الخاص.

إن أفغانستان تشكل أولوية بالنسبة لفرنسا وللإتحاد الأوروبي. ورئيس الجمهورية الفرنسية أكد مجدداً على التزامنا الطويل الأجل خلال زيارته إلى أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، على حد سواء فيما يتعلق بالمساعدة المدنية للتعمير وفيما يتعلق بتوفير الأمن، من خلال مشاركتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية ودعمنا لتدريب الشرطة والجيش الأفغانيين.

وننظر إلى هذا الالتزام الثنائي والأوروبي بوصفه جزءاً من شراكة وثيقة على جميع المستويات مع الأمم المتحدة. والأمم المتحدة وحدها هي التي تتمتع بالشرعية، والحياد والخبرة اللازمة لتطوير نهج شامل نحو توطيد العملية الديمقراطية دعماً للعمل الذي تضطلع به السلطات الأفغانية.

وبتلك الروح نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقاً للأسس التي حددها الأمين العام في تقريره، بما في ذلك تعزيز سلطة الممثل الخاص، ووضع ولاية قوية تركز على بعض الأولويات للعمل، ووجود قوي على أرض الواقع بالتعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى. وبذلك ستصبح البعثة في موقف يمكنها من الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بدورها الرئيسي المتمثل في استعادة أفغانستان من أجل أن يتحقق لشعبها ما يستحقه من حرية وأمن وازدهار، مثله مثل جميع الشعوب الأخرى في العالم.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نشكر الأمين العام على تقريره الكامل والشامل عن الحالة في

تلك الآليات أيضا. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء اهتمام للنشائج التي توصل إليها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، لأن مفهوم حقوق الإنسان هو بالتحديد ما ينبغي أن يشكل الأساس لنظام سياسي مستقر وفعال. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتحسين وضع المرأة والأطفال وتحسين احترام حقوقهم.

وتتفق كرواتيا مع وجهة نظر الأمين العام بأن التعاون بين المدنيين والعسكريين هو أمر لا غنى عنه فعلا إذا أردنا التغلب على التحديات الراهنة. ومن أجل ذلك تود حكومة بلادي أن تؤكد أهمية أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. وباعتبار هذه الأفرقة نموذجا عمليا للشراكة بين المدنيين والعسكريين ينبغي النظر إلى هذه الأفرقة الصغيرة نسبيا والمنتشرة في المقاطعات الأفغانية بوصفها شكلا مبتكرا لوحدة إدارة الأزمات التي تهدف إلى تحقيق التآزر في الأنشطة المشتركة بين هذين العنصرين. ولهذا نعتقد أنه ينبغي دعمها بالكامل في أنشطتها وينبغي تطوير هذا المفهوم انطلاقا من الدروس المستفادة منذ إنشائها. ويمكن في هذا الصدد أن تتولى بعثة الأمم المتحدة دورا أكبر في التنسيق بالنسبة لبرامج المساعدة الدولية.

ونعتقد أن تعزيز برامج المصالحة الجارية بقيادة أفغانية، وتحت الإشراف اليقظ للحكومة الأفغانية، هو عامل له أهمية خاصة في محاولات تهدئة الحالة الأمنية في البلاد. ويجدر التذكير بأنه ينبغي إجراء الحوار من أجل هذه الغاية حصرا ضمن إطار الدستور الأفغاني ومع الاحترام الكامل لنظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن، لا سيما في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). ومن شأن المصالحة الوطنية أن تسهل التعاون من مختلف الجماعات في كل أنحاء البلاد مع الحكومة المركزية ومن شأنه، وهذا ما نأمل، أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع في البلاد وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

يعملون في الميدان. فالحكم الرشيد وسيادة القانون، وكذلك إعادة البناء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كلها لها أدوار هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ويجب علينا أن ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتقديم الخدمات لمواطنيها. وفي رأينا أن هذا هو عنصر حاسم بالفعل في بناء ثقة الشعب بالحكومة على مر الزمن.

وما يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد هو الدعم القوي من المجتمع الدولي للحكومة الأفغانية والاحترام المتبادل لمبادئ فعالية المعونة على النحو المعبر عنه في الرؤية المحددة في الاتفاق الخاص بأفغانستان. ينبغي تنفيذ ذلك الاتفاق المهام بدقة وينبغي أن يصبح المروج الرئيسي لسياسات الحكومة في المقاطعات وعلى الصعيد المحلي. وترحب كرواتيا بالإعلان عن الاستعدادات لعقد مؤتمر دولي في باريس لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان، وكذلك لمناقشة سبل مواصلة أعمالنا.

إن الملكية الأفغانية أمر حاسم لتحقيق النجاح النهائي لجميع جهود السلام. ونتوقع أنه سيكون هناك اهتمام كبير بإعداد الصيغة النهائية لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان نتيجة للحوار المفتوح للسياسة العامة الجاري في أفغانستان بشأن أهم القضايا الأمنية والاقتصادية والإنمائية. ونحن واثقون أيضا بأن التنفيذ المنسق والفعال لهذه الاستراتيجية سيؤدي إلى تحسينات جوهرية في الحياة اليومية لمعظم الأفغان.

إن سيادة القانون وتحسين الوضع الراهن في القطاع القضائي لهما أيضا أهمية كبيرة، ونحن ندعم جميع الأنشطة وفقا لنتائج مؤتمر روما لعام ٢٠٠٧. ولكن، ونظرا لأنه لا يزال يتم النظر في أغلب القضايا من خلال الآليات التقليدية لتسوية المنازعات، نعتقد كرواتيا أنه ينبغي النظر بجدية في البحث عن سبل لإدراج مبادئ حقوق الإنسان في

نشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في أفغانستان وعلى عرضه للتقرير الأخير للأمين العام (S/2008/159).

سوف أتكلم بشكل مباشر: نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع المستمر في الأنشطة الإرهابية من قبل حركة طالبان وتنظيم القاعدة ومتطرفين آخرين. إن أنشطتهم هذه تقوض الأسس المشقة للدولة الأفغانية وتحول دون التنفيذ الشامل للاتفاق الخاص بأفغانستان. ونشعر بجزع شديد لأن الإرهابيين، في حقيقة الأمر، يسيطرون على مجموعة كاملة من المناطق التي أقيمت عليها حكومات موازية. ومن الأهمية الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تقوم قوات الأمن الأفغانية والوجود العسكري الدولي، من خلال جهود مشتركة، بعكس اتجاه الحالة الأمنية السلبية هذه، والتي تعرقل توطيد السلام وتنمية الديمقراطية في أفغانستان.

إن دينامية الحالة العسكرية والسياسية تؤكد الاستنتاج الذي أعرب عنه الأمين العام بان كي - مون في تقريره بأن عملية المصالحة الوطنية يجب تنفيذها في ظل احترام كامل لنظام الجزاءات المناهض لحركة طالبان الذي أنشأه مجلس الأمن من خلال قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). وهناك شيء واضح وهو أنه لا يمكن العودة إلى الحياة المدنية إلا للأبرياء من جرائم الحرب. وأية محاولة لاسترضاء المتطرفين وإعطائهم السلطة تدريجيا لا يمكن إلا أن تهدد بالمزيد من زعزعة الاستقرار. هذا هو المبدأ الذي ينبغي أن تسترشد به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أثناء تنفيذ ولايتها.

وما لم نقطع مصادر تمويل التخريب الإرهابي - والذي يبقى المصدر الرئيسي منها الاتجار بالمخدرات - لن يكون بوسعنا تخفيف حدته.

وكما ذكر صراحة في تقرير الأمين العام (S/2008/159)، يشكل الاقتصاد المرتبط بالمخدرات تهديدا أساسيا للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. وهناك دلائل واضحة وصلات متنامية بين الاقتصاد المرتبط بالمخدرات والتمرد، والذي تم تمويله إلى حد كبير من ذلك المصدر. علاوة على ذلك، يشكل الاقتصاد المرتبط بالمخدرات في أفغانستان مشكلة إقليمية ودولية خطيرة، لأن أفغانستان هي أكبر منتج للأفيون في العالم.

وبالتالي فنحن نعلق آمالا كبيرة على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، خاصة على الصعيد المحلي، من أجل تحقيق خفض متواصل وكبير في إنتاج المخدرات والاتجار بها، وبما يؤدي إلى القضاء التام عليها. وينبغي تشجيع المزارعين بقوة للقضاء على إنتاج الخشخاش وينبغي تقديم المساعدة لهم حتى يتمكنوا من إيجاد مصادر رزق بديلة.

وتعتقد كرواتيا أيضا أن التعاون الإقليمي والدولي هو أمر أساسي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك عن طريق التعاون في إدارة الحدود في مجال مكافحة المخدرات ومن خلال تقديم المساهمات للصندوق الاستثماري لمكافحة المخدرات. ومن الواضح أن عددا معينا من كبار المسؤولين يستفيدون من هذه التجارة وأن الاقتصاد المرتبط بالمخدرات يعيث فسادا واسع النطاق. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نحث الحكومة الأفغانية على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وكبح هذا البلاء الصامت.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

ونرحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد كاي إيدي، ونتمنى له التوفيق في أنشطته القادمة في إطار الولاية التي سيمدها المجلس في الأسبوع القادم.

ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط في تنفيذ مشاريع ذات أهمية حيوية لأفغانستان في مجالات الطاقة، والنقل، وتجهيز المعادن. وقُدِّم إسهام كبير في تحديد اقتصاد البلد من خلال الاتفاق على تسوية ديون أفغانستان للاتحاد الروسي. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي سياق الطلب الذي قدمته حكومة أفغانستان، قمنا بعملية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأفغان الذين يعانون من نقص الأغذية بسبب الشتاء القارس. وقدم وفد من الوزارة الروسية المعنية بحالات الطوارئ أكثر من ٣٠٠٠ طن من دقيق القمح إلى ممثلين للسلطات الأفغانية. وسيواصل الاتحاد الروسي بذل الجهود لتثبيت استقرار أفغانستان والتصدي للتحديات الجسام الماثلة أمامها.

وأستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا

لي في مستهل بياني أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر آذار/مارس، وأن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. وباسم جمهورية أفغانستان الإسلامية، أهني السيد كاي على المنصب الذي عين فيه مؤخرًا، وأتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بالمهمة التي أنيطت به. وتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق، ونعده بذلك. ونحن ممتنون للسيد جان - ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وللأمين العام على تقريره الشامل بشأن الحالة في أفغانستان.

ونؤيد رأي الأمين العام القائل إنه لمكافحة تهديد المخدرات الأفغانية، من الأساسي ألا نكتفي بتركيز الجهود على تدمير محاصيل المخدرات فحسب، بل على المعامل السرية أيضا، وأن نتخذ إجراءات أكثر فعالية لقطع الطريق على عبور المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن العجز المستمر للحكومة الأفغانية عن كبح التهديد المتمثل في المخدرات، رغم مساعدة المجتمع الدولي، هو دليل واضح على وجاهة مبادرة الاتحاد الروسي المتعلقة بإنشاء نظام شامل يتضمن حزامين لمكافحة المخدرات والأمن المالي، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي وبمشاركة الدول المجاورة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نستفيد على نحو أكمل من الفرص التي تتيحها المنظمات الإقليمية، التي أثبتت فعاليتها في العمل في هذا المجال، ولا سيما، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتعزيز الحماية المتعلقة بمكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب في جميع أنحاء الدولة الأفغانية لن يضعف الموارد المالية للمتطرفين بصورة كبيرة فحسب، بل سيساعد أيضا في الإسراع بتثبيت استقرار أفغانستان والمنطقة برمتها على حد سواء. كما أن وضع عمليات شاملة للاندماج الإقليمي سيساعد في تحقيق ذلك الهدف.

ونتشاطر رأي الأمين العام المتعلق بالحاجة الملحة إلى الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية المعنية بتسوية الحالة بعد انتهاء الصراع، وإعادة البناء الاجتماعي - الاقتصادي لأفغانستان. كما نتفق تماما على أن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، كما أكد التقرير ذلك، كافية للاضطلاع على نحو فعال بالمهام المحددة في اتفاق لندن. ونؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا.

الإرهابيون من هجماتهم على المدنيين، والمدارس، والشخصيات الدينية، وقوات الأمن، والشركاء الدوليين. كما وسعوا من نطاق أنشطتهم في المنطقة. وفتحت جبهات جديدة لأعمال العنف. وينبغي ألا يُنظر إلى تلك الهجمات التي نُفذت بتكتيكات الكر والفر على أنها تنم عن قوة العدو، بل هي في الواقع دليل على ما يملكهم من يأس جراء عجزهم عن خوض معارك مباشرة.

ولن تدخر حكومة أفغانستان أي جهد لتحسين أمن شعبها. وفي ذلك الصدد، نواصل انتهاج استراتيجية شاملة ذات بعدين عسكري وسياسي. وبينما تظل الحملة العسكرية محور جهودنا لدحر الإرهابيين وتوطيد الأمن، فإننا نولي مزيدا من الاهتمام للانفتاح السياسي وتعزيز عملية المصالحة الوطنية. وناشد، مرة أخرى، الأفراد الذين كانت لهم شكاوى في الماضي أن يبنذوا العنف، ويمثلوا للدستور، وينضموا إلى إخوانهم المواطنين من أجل إعادة بناء بلدهم. وفي ذلك السياق، نرحب باستعداد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتوسيع نطاق مساعيها الحميدة لتشمل دعم جهودنا للمصالحة.

وتتطلب التحديات المترابطة التي تواجه أفغانستان بذل جهود يعزز بعضها بعضا لترسيخ المكاسب في مجالات الأمن والإدارة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية، ومكافحة المخدرات. وتعزيز الإدارة ومكافحة الفساد والمخدرات لا يزال ضمن أولوياتنا القصوى. وقد بدأنا تدابير جديدة لتحسين الإدارة على مستوى المناطق والمقاطعات. وكما يشير تقرير الأمين العام إلى ذلك، فالمديرية المستقلة للحكم المحلي عززت الصلات بين الإدارات الإقليمية والحكومة المركزية. كما أدت إلى إحراز تقدم في مجموعة متنوعة من المجالات على مستوى المناطق والمقاطعات، بما في ذلك استدامة تقديم الخدمات الأساسية

لقد أدت الهجمات الإرهابية المتزايدة التي يشنها أعداء أفغانستان إلى تصورات غير حكيمة وخاطئة عن الحالة في أفغانستان. والملاحظات التي أدلى بها مؤخرا في ما يتعلق بإحكام الحكومة لسيطرتها على زمام الأمور، أو حتى عجزها في أفغانستان، هي نتيجة لافتراضات سابقة لأوانها، مما ينطوي على إمكانية تقويض الدعم الشعبي للجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في البلد. وينبغي أن نمضي على مسارنا بإصرار وحزم ونمنع أوجه الغموض المتعلقة بالأمن من إضعاف عزمنا على تحقيق أهدافنا المشتركة.

وينبغي ألا ننسى أننا، أي أفغانستان والشركاء الدوليين، حققنا مكاسب لا يمكن إنكارها صوب بناء أفغانستان تنعم بالقوة والاستقرار والديمقراطية. وتمثل الإنجازات التي تحققت حتى الآن تقدما ملحوظا بكل المقاييس. فجزء كبير من أفغانستان، اليوم، في مأمن من الإرهاب والعنف. وما زالت مكافحة الإرهابيين والمتطرفين مستمرة. وبفضل دعم شركائنا الدوليين، أصبحت قوات الأمن لدينا أكثر قوة وفعالية. وبلغ قوام الجيش الوطني الأفغاني ٥٨ ٠٠٠ فرد، واضطلع بدور أكبر في مكافحة الإرهابيين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار أفغانستان والمنطقة.

وبفضل دعم شركائنا الدوليين، فككنا أكثر من ١٢٠ قاعدة من قواعد عمليات الإرهابيين، وألقينا القبض على ١ ٠٠٠ إرهابي، من بينهم أجانب. ومن بين الذين أُلقي القبض عليهم قادة كبار في حركة الطالبان وتنظيم القاعدة ومحاربون من الرتب الدنيا ومقترفو الهجمات الإرهابية الأخيرة.

وعلى الرغم من إنجازاتنا، ما زالت هناك تحديات كبيرة. ولا يشكل توفير الأمن لشعبنا هدفنا الرئيسي فحسب، بل أيضا التحدي الأساسي الذي يواجهنا. وقد زاد

الوطنية على مرشح لتولي منصب وزير مكافحة المخدرات قبل أسبوعين.

على الرغم من التحديات التي نواجهها، تواصل أفغانستان أنشطتها في مجال إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واليوم، أصبح أكثر من ٥٥ في المائة من السكان مشمولين بخطة أساسية للخدمات الصحية. ووفر التقدم المحرز في التعليم لما يقرب من ٦ ملايين طفل إمكانية الوصول إلى المدارس. ونما اقتصادنا المشروع بمعدل ١٢ في المائة على مدى الأعوام الأربعة الماضية، وتضاعف ناتجنا المحلي الإجمالي للفرد تقريبا. وعاد ٥ ملايين أفغاني إلى الوطن آملين في مستقبل واعد. وتم تشييد أكثر من ٤٧١ كيلومترا من الطرق ولا يزال العمل جاريا لبناء ٧٣٧ كيلومترا.

وفقا لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة، تواصل المرأة الأفغانية أداء دور أكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلد. ويتمتع مواطنونا بحقوق لم يسبق لهم أن تمتعوا بها. ومع ذلك، نقرّ بأن هناك تحديات في مجالات متعددة، ولا تزال ملتزمين بالتصدي لها بعزم.

ومن أجل ترسيخ مكاسبنا والمضي بها قدما، سنضع اللامسات الأخيرة على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في الأسابيع المقبلة. ونرحب بمؤتمر باريس المقبل المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والذي سنطلق فيه الاستراتيجية ونستعرض تنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان ونناقش السبيل إلى الأمام مع شركائنا الدوليين. ونعمل بصورة وثيقة مع حكومة فرنسا استعدادا للمؤتمر.

لا يزال شعب أفغانستان يعيش ظروفًا إنسانية صعبة. ومما زاد من تردي الحالة بداية أقدس فصل شتاء خلال أكثر من ثلاثين عاما، حيث راح ضحيته أكثر من ٩٠٠ شخص وعانى المئات من الناس من الصقيع القارس. وقد ألحقت

إلى المجتمعات المحلية، وتفكيك المجموعات المسلحة غير القانونية، وإصلاح الشرطة، ومكافحة المخدرات.

وقد اتخذت حكومة أفغانستان عددا من التدابير لمكافحة الفساد. وتشمل تلك التدابير إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات، برئاسة رئيس المحكمة العليا، للتصدي للفساد في القطاع العام، وإعداد مشروع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب/أغسطس ٢٠٠٧. غير أن جسامه التحديات المتمثلة في مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون تتطلب الوقت والموارد. ونرحب بتجديد تأكيد البعثة على دعم جهودنا لتعزيز الإدارة وسيادة القانون.

وكما يذكر تقرير الأمين العام، فقد حققت جهودنا لمكافحة المخدرات الزخم المطلوب. ففي أعقاب ازدياد زراعة وإنتاج الأفيون عام ٢٠٠٧، اتخذنا مجموعة من التدابير الإضافية لتسريع وتيرة تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات. وفي اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي عُقد مؤخرا في طوكيو، توصلنا إلى توافق في الآراء مع شركائنا الدوليين بشأن مجالات ينبغي أن نتخذ فيها إجراء فوريا.

وقد حددنا أولوية مكافحة المخدرات بوصفها ركيزة أساسية لفريقنا الاستشاري المعني بالسياسات، الذي يرمي إلى تحسين الأمن في ست مقاطعات تسودها أعلى مستويات العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وضعنا هدفا لعام ٢٠٠٨ يتمثل في القضاء على المخدرات في ٥٠.٠٠٠ هكتار على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، وبغية معالجة الصلة المترابطة والمتعاضدة بين الإرهاب والمخدرات، سنوفر قوة لحماية عمليات القضاء على المخدرات. ومن بين التدابير الأخرى المتخذة بهدف بذل جهود أكثر فعالية لمكافحة المخدرات، وافقت جمعيتنا

والتعاون بصورة أوثق، سنكمل بالنجاح الرحلة التي شرعنا فيها معا قبل أكثر من ستة أعوام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وكذلك جمهورية مولدوفا وجورجيا.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2008/159)، وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام غينو. ونؤيد التوصيات المتعلقة بالأنشطة المستقبلية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خاصة تعزيز دور البعثة الأساسي في تنسيق الجهود الدولية الشاملة في أفغانستان، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. واسمحوا لي أن أرحب بتعيين كاي إيدي ممثلا خاصا للأمين العام في أفغانستان. ونتطلع إلى العمل معه بصورة وثيقة.

ونتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الأمر الذي من شأنه إعادة تأكيد دعم المجتمعات الدولية لزيادة الانسجام الدولي في جهودنا الجماعية الرامية إلى دعم حكومة أفغانستان.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالدعم الطويل الأجل لشعب أفغانستان وحكومتها وبالمبادئ الأساسية لتعزيز قيادة الأفغان والحكم الرشيد والمسؤولية

الأحوال الجوية السيئة أضرارا بمواشينا التي تمثل مصدر الرزق الأساسي للعائلات الضعيفة في المناطق النائية من أفغانستان. ونحن، إذ نعرب عن امتناننا للمجتمع الإنساني على توفير المساعدات الطارئة في أكثر المقاطعات تضررا، فإننا نناشده توفير معونات إنسانية إضافية.

وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أداء الدور التنسيقية بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وكذلك استعدادها لمساعدة حكومة أفغانستان على تهيئة الظروف المؤاتية لعودة إخواننا الأفغان من الخارج الطوعية والأمنة بصورة كريمة ومستمرة.

لا يزال دور الأمم المتحدة حيويا في تنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان. ونتطلع، في الأيام المقبلة، إلى اتخاذ القرار الذي سيمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسيجسد تمديد الولاية الالتزام المستمر من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إزاء أفغانستان. ومحدونا الأمل في أن يشكل ذلك أيضا بداية لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر وأكثر فعالية وأفضل تنظيما في أفغانستان. ومن الواضح أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق لجهود التعمير التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية دور اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي معزز في توطيد دعم المجتمع الدولي ومساعدته لأفغانستان ليصبحا جهدا يشترك فيه التحالف. وهذا التنسيق ضروري لتحسين فعالية وكفاءة المشاركة الدولية في أفغانستان وتقديم المساعدة لها.

قبل أن اختتم، أود أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعمهما لتحقيق السلم والأمن والاستقرار بصفة دائمة في أفغانستان. لقد قطعنا شوطا طويلا معا، غير أن مهمتنا لم تنجز بعد. وبمزيد من التنسيق

الحكومة الأفغانية لكفالة انتخابات حرة ونزية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيداً أن القرار يعود إلى الحكومة الأفغانية بشأن طريقة الانتخابات وتوقيتها. وندعو الحكومة الأفغانية إلى كفالة اتخاذ هذا القرار في الوقت المناسب بغية إتاحة المجال للاستعدادات المناسبة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان نحو النشر الكامل على المستويات المركزية والإقليمية ومستوى المقاطعات. وتقوم البعثة بدعم تطوير قوة الشرطة الأفغانية بملكية محلية، مع احترام حقوق الإنسان والعمل في إطار سيادة القانون. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتصدي للتحديات المتعددة القادمة، بتعاون وثيق مع السلطات الأفغانية والشركاء الدوليين. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده للنظر في مواصلة تعزيز مشاركته، ولا سيما في مجالي الشرطة وبسط سيادة القانون، تماشياً مع تبني السلطات الأفغانية لبرنامج العدالة الوطنية.

والاتحاد الأوروبي، إذ يشدد على اتساق أهدافه عامة مع أهداف الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على أساس اتفاق أفغانستان، يؤكد من جديد استعداده للعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، من خلال جملة أمور منها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، من أجل تعزيز أنشطة المجتمع الدولي عامة في أفغانستان. وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعته الوثيقة للتطورات الحاصلة فيما يتصل بأفغانستان، بما في ذلك اجتماع قمة منظمة شمال الأطلسي القادم في بوخارست.

وسيبقي الاتحاد الأوروبي سياسته إزاء أفغانستان قيد الاستعراض في الأشهر القادمة، قبل انعقاد مؤتمر باريس.

والمملكة ودعم إنشاء دولة أفغانية ديمقراطية آمنة دائمة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يؤيد الاتحاد الأوروبي مبادرة المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي اجتمع في طوكيو في ٥ و ٦ حزيران/يونيه لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان وإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بإزاء أفغانستان ومناقشة الطريق للمضي قدماً. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى تأييده القوي للنهج الشامل. ويدعو الاتحاد الأوروبي حكومة أفغانستان إلى إحراز مزيد من التقدم في حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك، عن طريق إنشاء آلية مستقلة للتعينيات الرفيعة المستوى وتنفيذ السياسة الوطنية بشأن مكافحة الفساد وإقرار قانون للإعلام متسق مع حرية التعبير.

يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل مع حكومة أفغانستان لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وآلياته. ويذكر الاتحاد الأوروبي بدعوته العاجلة إلى إيقاف أي إعدامات في المستقبل، وإعادة العمل بالوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام وتعزيز تنفيذ خطة العمل الخاصة بالعدالة الانتقالية.

يؤكد الاتحاد الأوروبي استمرار مشاركته في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق برامج التعاون الثنائي للدول الأعضاء في الاتحاد واستراتيجيته المتعلقة بالمساعدات، التي تتضمن التزاماً كبيراً يمتد لعدة أعوام حتى العام ٢٠١٣ وتركز على الحكم وسيادة القانون - ولا سيما الجهاز القضائي والشرطة - وعلى التنمية الريفية والصحة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استكمال الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإطلاقها وتنفيذها ويرحب بالعملية التشاركية التي مرت بها هذه الاستراتيجية لغاية اليوم.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للانتخابات في أفغانستان. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل مع

بالإرهاب، ولا شك في أن القاعدة وغيرها من المجموعات المتطرفة تنظر إليه على هذا الأساس.

لقد تحققت مكاسب تم بلوغها بشق الأنفس فيما يتصل بتحقيق الاستقرار على امتداد السنوات السبع الماضية. وسرني أن أسمع سفير أفغانستان يشير إليها اليوم - ولكن، كما ذكر، إن لم نواصل الجهود الدولية ونشطها، لا فيما يتعلق بالمهام الأمنية فحسب وإنما أيضا فيما يتصل بالتعمير والتنمية، سيتقلص ما أُحرز من تقدم. ومن الأهمية الأساسية أن نستمر في بناء قدرة حكومة أفغانستان، حتى تتوفر لها الوسائل اللازمة للتصدي للتحديات التي سيواجهها شعب أفغانستان في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل.

ولقد زادت أستراليا مؤخرا التزامها ببناء القدرات، بإضافة فريق بدأ أعماله للتوجيه والاتصال من أجل توفير التدريب والتوجيه للجيش الوطني الأفغاني.

وكان الأمين العام محقا في إشاداته في تقريره إلى أنه توجد حاجة حالية إلى المزيد من الموارد وإلى اتباع المجتمع الدولي لنهج أكثر تنسيقا وتكاملا للتصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان. ويشمل ذلك تنسيق جهودنا العسكرية وغير العسكرية، وتنسيق جهودنا عبر مقاطعات ومناطق مختلفة، لا من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائها في القوة الدولية للمساعدة الأمنية فحسب، وإنما أيضا من قبل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة.

ويجب أن نكون جميعا على استعداد للعمل من أجل بلوغ نفس الأهداف الرامية إلى إحراز نجاح حقيقي، ولا سيما عند معالجة مسائل معقدة مثل مكافحة المخدرات. وهذا يعني أيضا المزيد من الالتزامات بدون محاذير، وقدرا أكبر من التركيز على استخدام الموارد حيثما تكون تحديات الاستقرار أكثر حدة، وخاصة في الجنوب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تقدر أستراليا تقرير الأمين العام عن أفغانستان. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة كيما نعرب عن تقديرنا لكل العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونشكر السيد غينو وفريقه، هنا وفي الميدان.

ونرحب كل الترحيب بتعيين الأمين العام للسيد كاي إيدي ممثلا خاصا له، وتتطلع إلى العمل معه عن كثب.

وتتسم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان بأنها حسنة التوقيت فهي تأتي في وقت يركز المجتمع الدولي من جديد على المسائل المتصلة بأفغانستان. وأشار هنا بصفة خاصة بطبيعة الحال إلى اجتماع القمة القادم الذي سيعقد في بوخارست، والذي ستُجرى فيه مناقشة لخطة سياسية/عسكرية شاملة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في تلك المنظمة. ويسرني أن أسمع اليوم أن الأمين العام سيحضر ذلك الاجتماع. وهناك أيضا، كما ذكر، بطبيعة الحال اجتماع باريس القادم الشديد الأهمية، والذي سيتيح فرصة لاستعراض اتفاق أفغانستان بعد سنتين - أي المهمة الأعم لبناء الدولة.

ولا نغالي في التأكيد على أن للمجتمع الدولي برمته مصالح حقيقية ودائمة في استقرار أفغانستان. فلا تزال أفغانستان في صدارة الجهود العالمية لدحر الإرهاب - ذلك الخطر الذي يهدد جميع البلدان التي تدعم الديمقراطية، والعلمانية، والاعتدال. وليس هناك عضو في المجتمع الدولي يمكنه أن يقبل بخضوع أفغانستان مرة أخرى لقوى التطرف والأصولية الإيديولوجية. ومن الجلي أن النجاح الدولي في أفغانستان مقياس للمثابرة في الجهود العالمية المتعلقة

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الأخيرة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

يسر نيوزيلندا أنه تم إحراز تقدم في أفغانستان على الجبهة السياسية وفي عمليات مكافحة التمرد على امتداد السنة الماضية، كما ذكر سفير أفغانستان صباح اليوم، ولكن الحالة العامة لا تزال تثير القلق بالفعل. فالحالة الأمنية، وبخاصة في الجنوب والشرق، تعوق التنمية بشدة، وتحد من بسط حكومة أفغانستان لسيطرتها. كما أن إنتاج الأفيون يقوض مستقبل أفغانستان. وثمة حاجة إلى جهد أكبر لإيجاد سبل مستدامة بديلة للرزق.

ونحن ننظر إلى الأمن، والحكم، والتنمية، والمصالحة بين مختلف الفصائل في أفغانستان على أنها أربعة مجالات أساسية للتركيز من جانب الحكومة الأفغانية في عملها بدعم من المجتمع الدولي. وتتسم مجالات التركيز الأربعة هذه، إلى حد كبير، بأنها مترابطة. ويكتسي الثقل النسبي الذي يعطى لكل منها بالأهمية. ونرى أنه، في سياق اتباع نهج شامل، لا بد من إعادة التوازن بين مختلف الأمور، وإعطاء ثقل إضافي للمصالحة السياسية، والحكم، والتنمية.

وما برحت نيوزيلندا، منذ عام ٢٠٠١، تساهم بأفراد عسكريين لأفغانستان، وتوفر فريقا للتعمير على صعيد المقاطعات في مقاطعة باميان. كما أن الأفراد المقدمين من نيوزيلندا يقدمون الدعم لمقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك في تدريب وتوجيه الشرطة في باميان. وبالإضافة إلى تلك المساهمات في مجال الأمن، تسهم نيوزيلندا في مجالات أخرى ذات أولوية في اتفاق أفغانستان، مثل برامج أسباب الرزق في

وتعزيز اشتراك الأمم المتحدة في أفغانستان أمر حاسم الأهمية لإحراز تقدم فيما يتصل بتحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف الأطول أجلا للسلام والاستقرار. ونشجع على زيادة اشتراك الأمم المتحدة، لا في كابول فحسب وإنما أيضا على صعيد المقاطعات، بما في ذلك، وهذا شيء مهم، عن طريق وجود الأمم المتحدة - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة - في الجنوب، بما في ذلك أوروغان.

وسيضطلع الممثل الخاص أيدي بمهمة هامة وهي إعلام شعب أفغانستان بالالتزام القوي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إزاء شعب وحكومة أفغانستان، وجهودنا المشتركة لتعزيز الاستقرار والتنمية في كل أنحاء البلد. وكما يذكر الأمين العام في تقريره فإن:

”المبدأ الذي تهدي به أنشطة البعثة هو تعزيز القيادة الأفغانية وزيادة التماسك الدولي لدعم تلك القيادة“ (S/2008/159، الفقرة ٦٤).

وبالاشتراك مع الحكومة الأفغانية، سيكون للسيد أيدي أيضا دور هام يضطلع به في توفير القيادة والتوجيه لجهود الأمم المتحدة، وبخاصة لكفالة التنسيق الفعال للأنشطة الإنسانية والإنمائية الدولية، وامتدادها لتشمل جميع أنحاء البلد.

وتسهم أستراليا إسهاما رئيسيا في جهود المجتمع الدولي في أفغانستان عن طريق المساهمات العسكرية وغير العسكرية. ولدينا حوالي ١٠٠٠ جندي يتركون في مقاطعة أوروغان، ويعملون بالتعاون مع القوات الهولندية. ومنذ عام ٢٠٠١، قدمنا إلى أفغانستان ٤٥٠ مليون دولار للمساعدة في مجالات التعمير والتنمية والشؤون الإنسانية، وندرس الآن خيارات لزيادة وجود الشرطة الأسترالية. وسنظل ملتزمين.

آمنة ومستقرة، وديمقراطية ومزدهرة، ومتحررة من تهديد الإرهاب، وتعيش بسلام وتعاون وثيق مع جيرانها.

وتؤمن إسبانيا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز جهوده على الهدف الأساسي المتمثل في توطيد نظام سياسي مستدام، ينشأ عنه التوافق الكافي بين أبناء الشعب الأفغاني، وقادر بقواه الذاتية على تأمين استقرار البلد.

إننا نؤيد تعيين الأمين العام للسيد كاي إيدي ممثلاً خاصاً في أفغانستان ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأتقدم للسيد إيدي بخالص التهنئة وأنقل إليه دعم حكومة بلدي، حتى يتمكن من الإسهام في تعزيز الريادة السياسية للأمم المتحدة والتنسيق بين جميع الأطراف الدولية الفاعلة في أفغانستان ومع الحكومة الأفغانية ذاتها.

وتؤمن إسبانيا، كعهدها دائماً، أن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في أداء دور مركزي في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في أفغانستان. ولهذا الهدف، يتعين علينا أن نوسع نطاق عمل وحضور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها في كل الأراضي الأفغانية. وفي هذا الشأن، نؤيد الجهود التي يمكن أن تبذل بمشاركة المجتمع الدولي في تقديم المشورة بشأن الحد من إنتاج المخدرات.

وتتحقيقاً للفعالية، لا بد لنا من مواصلة اعتماد النهج الشامل الذي، يركز بشكل متزايد على الجوانب السياسية والمدنية لإعادة بناء أفغانستان، أي تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى ضمان تولى الحكومة الأفغانية مسؤولياتها تدريجياً، دون المساس بالجوانب الأمنية الهامة.

الريف، وخدمات التعليم والصحة، وتنمية قدرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني في المقاطعات. وندعم اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بتبرعات أساسية. وتسعى البرامج جميعها إلى تمكين المرأة، لأننا نرى أن اشتراك المرأة عامل أساسي لتحقيق السلام والاستقرار.

وتؤيد نيوزيلندا الأهمية التي يعلقها الأمين العام في تقريره على المساعدة في بناء الهياكل الأساسية للحكم المحلي، فهي من أولويات الحكومة في أفغانستان. ونرحب كذلك بالاستعداد الذي أبداه لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي أكبر في تنسيق المعونة الدولية والمساعدة في تشجيع المصالحة السياسية في أفغانستان. وسيكتسي دور الممثل الخاص الجديد، السيد كاي إيدي، بأهمية إضافية ونحن ندخل تلك المرحلة الجديدة في الكفاح من أجل تأمين مستقبل أفغانستان، ونتمنى له النجاح في مهمته.

وفي الختام، إذ نرحب بالتقدم المحرز في أفغانستان في السنوات الأخيرة، فإننا نقدر أيضاً أنه يتعين أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بقبول جهود دؤوبة لكي يكون لأفغانستان مستقبل إيجابي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة لممثل إسبانيا.

السيد دي بالاشيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل سلوفينيا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وأن أشكر وكيل الأمين العام غينو شكرا جزيلاً على عرضه للتقرير.

إن إسبانيا ممتنة لإتاحة الفرصة لوفدها للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، التي تسمح لي بإعادة تأكيد التزام إسبانيا - لا سيما في أعقاب الانتخابات الأخيرة في بلدي التي أكد الناحيون من خلالها ثقتهم بحكومتنا - بأفغانستان

سيكون من الأهمية بمكان دعم الانتخابات المقبلة - التي ستعتمد عليها مصداقية النظام - وتوسيع نطاق التنسيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم هيون تشونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): منذ اعتماد اتفاق بون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وعلى الرغم من التحديات العديدة والمستمرة، حققت أفغانستان تقدما سياسيا هاما، توجته الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في تاريخ البلد، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التعاون الوثيق مع أفغانستان لضمان وجود أثر دائم لتلك النجاحات. وبينما تم إنجاز الكثير حتى الآن، فإن تحديات كثيرة ما زالت ماثلة. وسيكون من قبيل الغرور الاعتقاد أن المهمة أشرفت على الانتهاء. ويشعر وفد بلدي أن عام ٢٠٠٨ سيكون عاما حاسم الأهمية لتحقيق السلام الشامل والأمن في أفغانستان.

إن جمهورية كوريا تسلم بأن حالة الأمن المتدهورة، والتي يزيد من تعقيدها عودة ظهور طالبان وغيرها من المجموعات المتطرفة، بالإضافة إلى تزايد الهجمات الإرهابية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، لا تؤدي إلى تقويض عملية إعادة البناء فحسب، بل تقوض أيضا تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان برمتها.

ويساور وفد بلدي القلق البالغ إزاء استمرار عدم الاستقرار في مناطق معينة من البلد. وتؤكد خطورة الحالة أعمال الخطف والقتل ضد المدنيين الأفغان والأجانب، بما في ذلك إقدام طالبان على اختطاف ٢٣ من رعايا جمهورية كوريا في عام ٢٠٠٧، حيث تم لاحقا قتل اثنين منهم.

وأود أن أركز على تلك النقطة لإعادة تأكيد نداء الاتحاد الأوروبي من أجل الوقف العملي لعقوبة الإعدام وتعليق فرض تلك العقوبة مستقبلا في أفغانستان.

ويسعدنا أن نلاحظ قرب الاعتماد الوشيك للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، التي ستشكل إطارا مرجعيا، بحيث تستجيب المساعدة الدولية للأولويات التي تحددها الحكومة الأفغانية. وفي رأينا أن إحدى تلك الأولويات، وهي إضفاء الصبغة الأفغانية على قوات الأمن - الجيش والشرطة - يجب أن تكون في مقدمة الاهتمامات. وبالمثل، ينبغي زيادة الجهود لنشر سلطة الحكومة الأفغانية على جميع أراضيها من خلال تعزيز سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، والتدريب وبناء القدرات لموظفي الخدمات العامة والخدمة المدنية، وبالتالي، اتخاذ خطوات نحو ترشيده الحكم على المستوى المحلي ومكافحة الفساد.

إننا نعتقد أن المؤتمر الدولي المزمع عقده في باريس ينبغي أن يجري تحليلا سياسيا لما تم إنجازه حتى الآن، وألا يقتصر على كونه مجرد مؤتمر آخر للمانحين. وسيكون من شأن ذلك أن يوفر النهج الشامل الذي أشرت إليه، وفي الوقت ذاته سيعيد تأكيد الدور الريادي للأمم المتحدة، وسيشجع الحكومة الأفغانية على تولي مسؤولياتها. كما ينبغي أن يؤدي مؤتمر باريس إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو تحقيق التنسيق الدولي في وضع الأولويات لتنفيذ اتفاق أفغانستان.

وتؤيد إسبانيا توصية الأمين العام بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا إضافية وفقا للاختصاصات الحالية. وسيكون أماننا متسع من الوقت للنظر فيما إذا كانت الحاجة تستدعي إجراء تغييرات في الولاية. ولهذا الغاية، سيتعين على الممثل الخاص الجديد أن يجري تقييمًا للحالة في الميدان. وفي هذا الصدد،

أن تستمر أفغانستان في العمل على التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية للحد من المخدرات التي قدمتها الحكومة في مؤتمر لندن. وإننا على استعداد للمشاركة في الدعم الدولي لتنفيذ تلك الاستراتيجية، كما دلت على ذلك تبرعنا بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات في العام الماضي.

وقد تشجعت جمهورية كوريا بالجهود المبذولة مؤخرا من جانب الأمم المتحدة ووزارة التعليم الأفغانية من أجل بناء قرابة ٣٠٠ مدرسة جديدة وتدريب ٤٨ ٠٠٠ مدرس استعدادا للسنة الدراسية القادمة. ومن المتوقع أن يلتحق ٦,٢ مليون طفل بالمدارس في العام الحالي، مما يسجل زيادة بالمقارنة بـ ٥,٧ مليون طفل في عام ٢٠٠٧. ولكن التحديات ما زالت ماثلة فيما يتعلق بالتفاوت بين الجنسين في عدد الطلاب الذين يكملون الدراسة الابتدائية.

لقد أيدت جمهورية كوريا بقوة عملية إعادة البناء في أفغانستان. وتأسيسا على تبرعنا بمبلغ ٦٠ مليون دولار تقريبا، كمساعدة على سبيل الهبة، في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، فقد خصصنا مبلغ ٢٠ مليون دولار لفترة الأعوام الثلاثة التالية، لمشاريع تركز على تنمية الموارد البشرية، والتنمية الزراعية، وتنمية المناطق الريفية، ورفع كفاءة الإدارة العامة. وإضافة إلى ذلك، ظلت وحدات من بلدي مختصة بالإعمار ووحدات طبية تساهم في عمليات إعمار أفغانستان منذ بداية تلك العمليات في شباط/فبراير ٢٠٠٢. ونتعهد بمواصلة التزامنا بالإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار في أفغانستان في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الياباني.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن الشكر لوكيل الأمين العام، السيد غينو على

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندين بشدة سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما فيها تلك التي وقعت بالقرب من قندهار في الشهر الماضي، وفي كابول في كانون الثاني/يناير، والتي استهدفت المدنيين، بما في ذلك كثير من النساء والأطفال.

كما أن تلك الحالة العامة من انعدام الأمن تعيق عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم. ولهذا السبب، لم يعد إلى أفغانستان سوى ٥ ٠٠٠ لاجئ أفغاني طوال عام ٢٠٠٧، وذلك مقابل ٥ ٠٠٠ لاجئ، كانوا يعودون يوميا خلال فترة الذروة لعودة اللاجئين في عام ٢٠٠٤.

وإذ نخطط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان، فإننا نتفق على أن استعادة الأمن الدائم تتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد، تنسق بين أنشطة الجيش والشرطة والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الأساسي لنجاح تلك الاستراتيجية الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية والمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وثمة عامل هام آخر، وهو تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات لكي تصبح السياسات الأمنية على المستوى المحلي أكثر فعالية.

ويساورنا القلق، كذلك، إزاء التهديد المتزايد الذي يمثله الاتجار بالمخدرات بالنسبة للأمن الوطني والتنمية الاجتماعية والحكم العام في أفغانستان. وقد حققت زراعة خشخاش الأفيون رقما قياسيا جديدا في عام ٢٠٠٧، حيث ارتفعت بمعدل يزيد على الثلث بالمقارنة بعام ٢٠٠٦. وما لم يجد الشعب الأفغاني مصدرا آخر للدخل، سيستمر الكثيرون في الانخراط في هذه التجارة غير المشروعة، والتي تُنمي الفساد على أعلى المستويات. وتتوقع جمهورية كوريا

اليابان قد انضمت إلى الحرب الدولية ضد الإرهاب وذلك باستئناف أنشطتها للتزويد بالوقود في المحيط الهندي.

وتولي اليابان أيضا أهمية لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية كوسيلة لتحسين الوضع الأمني في الأجل الطويل. ويسرنا أن نلاحظ بأنه قد جرى حتى الوقت الحاضر حل ١٦١ جماعة مسلحة غير شرعية. ويجري حاليا على نحو جيد تسجيل الأسلحة النارية. وإنشاء وحدة مكرسة لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية داخل وزارة الداخلية خطوة إلى الأمام نحو نقل هذه العملية لكي تضطلع بها الحكومة. واستنادا إلى هذا التقدم، لا بد من زيادة تعزيز عمليات الحل والتعجيل بها. وستظل اليابان ملتزمة بدعم جهود حكومة أفغانستان في هذا المجال أيضا.

وثمة مجال آخر يثير القلق وهو مجال المخدرات. وحسبما يتضح من الدراسة الاستقصائية التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لا يزال وضع زراعة خشخاش الأفيون مثير للقلق في هذا العام. ونرحب باعتماد المجلس المشترك للتنسيق والرصد خطة التنفيذ التي وضعتها حكومة أفغانستان لتدابير مكافحة المخدرات، التي تركز بقدر أكبر على الإجراءات المتخذة على صعيد المقاطعات.

وبغية مواجهة هذه التحديات، من الضروري اتباع نهج كلي وشامل. ولقد قدمت اليابان ١,٣٦ بليون دولار لمساعدة أفغانستان عملا بمبادراتها هي الكلية المسماة "توطيد السلام في أفغانستان"، التي تشمل العملية السياسية، والأمن والحوكمة والإعمار. وكجزء من هذه الجهود، أعلنت اليابان مؤخرا عن تقديم مساعدة إضافية قدرها ١١٠ مليون دولار، تركز على مشاريع في مناطق الحدود المشتركة مع باكستان وإيران. وتتضمن أيضا مشروعا لتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على مراقبة الحدود.

إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها في هذا الصباح عن الوضع في أفغانستان. وترحب اليابان أيضا ترحيبا حارا بتعيين السيد كاي إيدي ممثلا خاصا للأمين العام في أفغانستان، وتعرب عن التزامها بدعمه فيما يتعلق بمواجهة التحديات الهامة.

ويوافق هذا العام نقطة المنتصف في عملية التنفيذ الاتفاق الخاص بأفغانستان. ولقد استضافت اليابان، بصفتها رئيس مجموعة الثمانية في هذه السنة، اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في الشهر الماضي لاستعراض التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر ومناقشة التوجه في المستقبل. وحسبما لاحظ المشتركون، تحققت إنجازات ملموسة فيما يتصل بإعمار البلد منذ بدء العمل بموجب الاتفاق. ولم يكن بالمستطاع تحقيق ذلك بدون الجمع بين أفضل جهود الحكومة الأفغانية وبين التزام المجتمع الدولي.

وحيث أن إنجاز استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية أصبح قاب قوسين أو أدنى، من المتوقع أن تتحول جهود بناء الدولة التي يبذلها البلد من مرحلة الإعمار إلى مرحلة التنمية. وتلتزم اليابان التزاما تاما بدعم جهود حكومة وشعب أفغانستان. وبالرغم من ذلك، لا تزال توجد تحديات شتى على هذا المسار.

ويسبب الوضع الأمني أكبر مصدر للقلق. وبغية تحقيق الاستقرار، الذي هو ضروري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، يتعين أن تظل القوات الدولية ملتزمة بالمهمة الشاقة المتمثلة في القضاء على الإرهاب في البلد. وتُثني اليابان على الجهود المخلصة التي تبذلها بلدان كثيرة لتقديم قوات وأفراد.

ويعتمد النجاح أيضا على تعزيز قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية. وفيما يتصل باليابان، يسرني أن أبلغكم بأن

وسوف تتابع اليابان، بصفتها رئيسة مجموعة الثمانية، التآزر بين المناقشات الجارية في سياق عملية قمة مجموعة الثمانية، وبين عمليات الاستعراض والمناقشات الجارية حاليا في الأمم المتحدة وفي منتديات أخرى، ولتحسن دعم الجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): ما زال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم الآن تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستأنفت الساعة ١٥/٠٥.

والتنسيق أيضا، بطبيعة الحال، شرط أساسي آخر. ويتسم التنسيق بأهمية حيوية لفعالية المساعدة وكفاءتها. وتدعو الحاجة إلى تنسيق الاستراتيجية العسكرية والعملية السياسية واستراتيجية التنمية لضمان ترسيخ كل عنصر بنجاح. وهنا يصبح دور الأمم المتحدة هاما، الآن أكثر من أي وقت مضى، وذلك للتنسيق فيما بين جهود الحكومة الأفغانية وبين الأطراف الفاعلة الدولية. ونتطلع قدما للعمل عن كثب مع الممثل الخاص المعين حديثا في هذا الصدد.

وفيما يتصل بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تؤكد على أهمية سلاسة تمديد الولاية في هذا المنعطف الحرج لتُظهر بأن المجتمع الدولي متحد لدعم أنشطة الأمم المتحدة. وتؤيد اليابان توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لمدة ١٢ شهرا. ونرحب أيضا بالنهج الذي اقترحه الأمين العام المتمثل بالتحديد في التركيز على بعض المجالات الرئيسية، بما في ذلك الاستعداد للقيام بدور تنسيقي آخر في إطار الولاية الحالية.